"الإدارة المالية في جمرك ميناء ينبع خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي"

تاريخ تسلم البحث: 2016/03/09م تاريخ قبوله للنشر: 2016/06/21م

لطيفة الشمري *

الملخص

يتناول موضوع "الإدارة المالية في جمرك ميناء ينبع خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي" جزء من تاريخ ميناء ينبع من خلال تسليط الضوء على الفترة التاريخية الواقعة ما بين عامي 1215هـ/1800م إلى عام 1267هـ/1850م معتمدة على مصادر وثائقية وكتابات المؤرخين والرحالة، ويهدف البحث إلى توضيح مدى تأثير الظروف السياسية على الوضع الإداري في جمرك ميناء ينبع خلال فترة الدراسة؛ إذ شهد تغييرات عديدة أثناء فترة نفوذ الشريف غالب ممثلا بالدولة السعودية الأولى(1800-1811م)، ثم فترة نفوذ محمد علي باشا في الحجاز(1811-1840م)، وأخيراً عودة الحكم العثماني المباشر بعد انسحاب قوات والي مصر وتبدأ هذه الفترة من عام1840م وتمتد إلى نهاية عهد الدولة العثمانية في الحجاز وسوف يتناول البحث العشر سنوات الأولى منها فقط.

الكلمات الدلالية: ميناء، ينبع، الإدارة، الجمرك.

Abstract

The subject of "The Financial Management in Yanbu Port Customs Department during the First Half from the Nineteenth Century" is a part from Yanbu Port history through focusing the light on the historical period between 1215H/1800G to 1267H/1850G depending on documents resources, and historians and travelers writings. This study aims to explain the extent of effect of the political conditions on the administrative situation in Yanbu Port Customs Department during the last period as many changes happened when Al Sherif Ghaleb was in power during the age of the First Saudi Country (1800-1811G), then when Mohammed Ali Basha was in power in Al Hejaz (1811-1840G), and in the end after coming back of the direst Othmanian Government after the withdrawal of the Egyptian governor forces commencing from 1840 G up to the end of the Othmanian Country age in AL Hejaz. It will deal with the first ten years only from this period.

Key words Yanbu, Port.

* محاضر، جامعة حفر الباطن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

تعد الموانئ في أي إقليم تابعة له، من الثغور التي قد تستخدم لأغراض سياسيَّة وعسكريَّة من القوى الداخليَّة والخارجيَّة، ففي الحجاز كان ميناء ينبع من الموانئ الرئيسية على الساحل الشرقي للبحر الأحمر في العصور الإسلامية والحديثة والمعاصرة أما في العصور التاريخية القديمة فنجد أن ذكر هذا الميناء قد جاء متزامناً مع قدوم الحملة الرومانيَّة إلى جزيرة العرب في القرن الأول للميلاد؛ إذ توقفت على ساحله للاستراحة والتَّموين بعد عودتها من اليمن، متجهة إلى مصر[1]، ولا شكَّ أن هذا التَّوقف مرده إلى أن ساحل الميناء كان يتمتع بخصائص جغرافيَّة طبيعيَّة، ناسبت حجم السفن الرومانيَّة، لكن يبدو أن عدم شهرته في القرون الأولى للميلاد تعود إلى مجاورته لموانئ تتفوق عليه بمكانتها البحريَّة والملاحيَّة والتجاريَّة، ومنها ميناء الجار[2] الذي ظل محتفظًا بدوره التّجاري حتى القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي؛ إذ إن خلافات حكام مكة من الأشراف حول أمور الحكم، قد صرفتهم عن ضبط الأمور الأمنيَّة في المنطقة، مما شجع على قيام الفتن، وإقدام بعض القبائل البدوية على القيام بعمليات السلب والنهب ومهاجمة ميناء الجار[3]، الأمر الذي أدى إلى اختلال الأمن، وبالتَّالي تحول طرق التجارة عنه[4].

بحلول القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي بدأت تبرز أهمية ميناء ينبع الإستراتيجيَّة فقد كان لابدَّ من إيجاد البديل المناسب عن ميناء الجار، فقد فرضت الظروف السياسيَّة للمنطقة على حكام الدولة الأيوبيَّة (570-648هـ/1175-1250م) الاهتمام بالأمور الأمنيَّة في الحجاز؛ بسبب الحملات الصليبيَّة على الشام، التي خُشي أن يصل خطرها إلى الحرمين الشريفين[5]؛ لذا أقدموا على شراء مرفأ مدينة ينبع من الأشراف الحسنيين عام621هـ/1224م، وتحويله إلى ميناء رئيسٍ للمدينة المنورة[6] يتم عن طريقه إرسال كل ما تحتاجه، إضافة لتشييد القلاع ووضع الحاميات العسكرية[7]. ورغم محاولة الأشراف استرجاع نفوذهم على المرفأ، إلا أنهم لم يستطيعوا؛ بسبب إحكام الأيوبيين قبضتهم العسكريَّة عليه، بتعيين نائب لهم يقيم في القلعة المبنيَّة على ساحل المرفأ[8]، ونستطيع القول إنه أصبح يؤدي دورًا تجاريًا منذ هذه الفترة؛ لأنه ورث عن ميناء الجار المضمحل الطرق الملاحيَّة البحريَّة التي كانت تربطه بعدة موانئ أهمها الموانئ المصريَّة كالطور والسويس[9].

وبلغ ميناء ينبع قمة ازدهاره في العصر المملوكي (648-923هـ/1250-1517م) بسبب الإصلاحات التي أدخلها سلاطين المماليك من تعمير وترميم وتحسينات ساهمت في جعله محطة تجارية مهمة[10]، وتابعت الدولة العثمانية بعد دخولها الحجاز (923-1334هـ/ 1517-1916م)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسة العناية بالميناء فأنشأت العديد من المخازن؛ لغرض حفظ الغلال المرسلة من مصر إلى المدينة المنورة، وما يتطلب الساحل من رصف وتوسعة؛ لتسهيل رسو العديد من السفن في الميناء، هذه العناية كانت تنطلق من الاهتمام بشؤون الحج والحجاج[11]، والحرص على توفير ما تحتاجه المدينة المنورة من مستلزمات ضروريَّة؛ لإصلاح المسجد النبوي وعمارته ثم إرسال الصدقات والجرايات عن طريقه، وأخيراً من كونه ثغراً من ثغور الحجاز العسكرية، يجب تقويته[12]. إضافة إلى ما سبق يمثِّل ميناء ينبع لشريف مكة أهمية اقتصاديَّة فقد كان له نصيب من العوائد الجمركيَّة التي تؤخذ على السفن المارة به، والبضائع التجارية التي تصدر وتستورد عن طريق التجار الحجازيين[13].

كان من الممكن أن يظل الوضع السابق هو السائد في ميناء ينبع إلى نهاية العهد العثماني في منطقة الحجاز، لكن الأوضاع في الجزيرة العربيَّة بدأت تتغير منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، بسبب ظهور قوة جديدة على مسرح الأحداث السياسة وهي الدولة السعوديَّة الأولى (1157-1233هـ/1744-1818م)، إذ تمكنت من تثبيت نفوذها في المناطق الوسطى من الجزيرة العربيَّة[14]، ثم مد نفوذها على الأطراف حتى استطاعت في بداية القرن التَّاسع عشر الميلادي ضم الحجاز تحت سلطتها[15]. مما كان يعني فقَّد الدولة العثمانية سيطرتها عليه، وهو أمر أثار حفيظتها؛ لأنها كانت تستمد شرعيتها من خلال كونها حامية الحرمين الشريفين. كما أنها تعتبر نفسها قد فقدت جزءًا من أملاكها؛ لذا حاولت تدارك الوضع عن طريق تكليف ولاتها في بغداد والشام ثم مصر بالتَّصدي العسكري للدولة السعوديَّة الأولى[16].

استطاع والي مصر محمد علي باشا (1805-1848م) تحقيق رغبة الباب العالي في استرداد الحجاز إلى حكمها عام 1227هـ/1812م، عن طريق توجيه حملة من مصر، كان ميناء ينبع محطتها الأولى؛ إذ دارت العديد من المواجهات العسكرية التي نستطيع اعتبارها بمثابة بداية رجوع الحجاز إلى حكم العثمانيين[17].

ظل محمد علي باشا بعد ذلك قابضًا على الأمور السياسيَّة والاقتصاديَّة والإداريَّة في الحجاز ما يقارب الثلاثين عامًا، وساهم ذلك في حدوث عدة تغييرات في جوانب عديدة داخل الإقليم، إلى أن توترت العلاقة بينه وبين الدولة العثمانيَّة، وأُجبر على الانسحاب من الحجاز عام1256هـ/1840م تحت ضغوط دوليَّة من قبل القوى العظمى التي ساندت السلطان العثماني ضده[18]. عادت بعد ذلك الحجاز إلى نفوذ الدولة العثمانيَّة بشكل فعلي وحرص الباب العالي على تطبيق سياسة مركزيَّة في إدارة الإقليم، مستفيدة من بعض الأنظمة التي أستحدثها والي مصر[19].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم يكن ميناء ينبع بمعزل عن التقلبات السياسيَّة السابقة التي مرَّ بها الحجاز، بل إنه كان في خضم الأحداث. فقد حرص السعوديون خلال توغلهم العسكري في الحجاز على دخول منطقة ينبع وضم الميناء إلى نفوذهم، في المقابل أجتهد الشريف غالب على استرجاعه منهم، ثم فرض السيطرة الفعلية عليه حتى بعد أن أصبح تابعاً للدولة السعودية الأولى، لكن الوضع تغير بعد دخول محمد علي باشا الحجاز؛ لأنه حاول بكل ما في وسعه نزع سلطة الأشراف، بما فيهم الشريف غالب عن الموانئ ومنها ميناء ينبع، وأقر أنظمة إداريَّة جديدة، ساعدت في إقصاء الأشراف وأبناء المنطقة عن الميناء. وكانت النواة الأولى له نحو السلطة المركزيَّة في الحجاز. وقد أقرت الدولة العثمانيَّة بعد عودة حكمها بعضًا منها، وعمدت إلى إزالة البعض الآخر كما سيوضح في صفحات هذا البحث.

يتضح مما سبق مدى أهمية الموضوع؛ إذ إن تحديد النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي (1215-1267هـ/1800-1850م)، يعود إلى أن هذه الفترة الزمنية كانت فترة حرجة وقع فيها الحجاز تحت نفوذ عدة قوى لكل منها سياستها، وخلال عقود متقاربة، وبطبيعة الحال كان لذلك تأثير على الأوضاع الإدارية والمالية في جمرك ميناء ينبع؛ بسبب التذبذب في التبعية للقوى الموجودة فيما بين الدولة العثمانية، والدولة السعودية الأولى في بداية فترة البحث، ثم الوضع الإداري الجديد الذي أقره محمد علي باشا بعد استعادته الحجاز إلى أن تم انسحابه في عام1256هـ/1840م، ثم عودة الحكم العثماني المباشر على الحجاز بعد هذا التاريخ، وهذا البحث يهدف إلى توضيح الأثر التي تركته الظروف السياسية على جمرك ميناء ينبع خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي عن طريق استعراض التنظيم الإداري للميناء خلال هذه الفترة وطريقة تحصيل الإيرادات وإنفاق المصروفات تبعاً للوضع السياسي الراهن في كل فترة.

وقد اعتمد البحث على العديد من المصادر الوثائقية المنشورة وغير المنشورة أهمها وثائق دار الوثائق القوميَّة في القاهرة، ثم وثائق الأرشيف العثماني في إستانبول، ووثائق دارة الملك عبد العزيز ومكتبة الملك فهد الوطنيَّة في الرياض، إضافة إلى كتابات بعض المؤرخين والرحالة المعاصرين لفترة البحث، واستخدمت الباحثة المنهج التاريخي التحليلي في عرض المعلومات التاريخية عن طريق استقرائها من المصادر المستخدمة في البحث.

أولاً: إدارة جمرك ميناء ينبع.

أعطت الدولة العثمانيَّة منذ فرض حكمها على الحجاز شيخ الحرم النبوي سلطة إداريَّة على ميناء ينبع؛ إذ منحته صلاحيَّة التَّوظيف داخل الجمرك[20]، بداية بأمين الجمرك أو أمين الاحتساب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وانتهاء بالكتبة. وأغلب من تسلم هذه الوظائف كانوا من أصول غير حجازيَّة، ويشترط لهم الإلمام بالأمور التّجاريَّة. ويقع على رأس الهرم الوظيفي في الميناء أمين الجمرك الذي يعينه شيخ الحرم النبوي ممن تولوا منصب الجوربجي[21] في وجاق النوبجتيَّة[22] في المدينة المنورة[23]؛ إذ يتولى مهمة إدارة شؤون الميناء التزاما[24] وهو نظام مطبق في جميع الموانئ الحجازيَّة، وقد لجأت إليه الدولة؛ بسبب انتشار الفساد الإداري في القطاع الاقتصادي، فطبقت نظام الالتزام بحيث يكون الملتزم هو المسئول عما يحدث في حصته المالية التي يشرف على جبايتها، وبذلك تكون الدولة العثمانية قد استراحات من متابعة الشؤون الإدارية[25].

أما شريف مكة فهو ذو سلطة فعليَّة على الميناء، ممثلًا بوزيره المقيم في ينبع البحر؛إذ يشرف بنفسه على جميع الأعمال التَّجاريَّة الخاصة به؛ ويرسل العوائد الماليَّة إلى شريف مكة[26] بينما اقتصرت سلطة أمير أو حاكم ينبع البحر في الإشراف على الأمور الإداريَّة واستقبال الحجاج وتيسير الطريق الآمن لهم[27].

وفي أثناء حروب الأشراف مع الدولة السعوديَّة الأولى كان الشريف غالب حريصًا أشد الحرص على أن يبقى نفوذه قويًّا على الميناء، ولم يكن يقبل أي سلطة سياسيَّة أخرى تشاركه في إدارته. ظهر ذلك جليًّا في محاولته السريعة؛ لاسترجاعه بعد سيطرة شيخ جهينة ابن جبارة عليه في عام 1219هـ/1804م أثناء توسع الجيش السعودي في الحجاز الشمالي، فما كان من الشريف غالب إلا أن جهز حملة بحريَّة أبحرت من ميناء جدة واتجهت إلى ميناء ينبع، واستطاعت استرداده من سيطرة الدولة السعودية عليه[28]، ثم ظهر الحرص مره أخرى في مطالبته الإمام سعود بن عبد العزيزفي إبقاء الميناء تحت إدارته بعد تفوق جيش الدولة السعودية في فرض سيطرتها على أغلب مناطق الحجاز في عام 1220هـ/1805م، فقد عمد إلى مراسلة الإمام وإظهار الكثير من اللين والمصالحة والميل للدخول في طاعته، وعدد المناطق الحجازية التي يحكمها منذ فترة طويلة وأنها إذا تركت تحت حكمة وإدارته فسيعمل على إدارتها بصورة تخدم الدولة وقد كانت إدارة موانئ ساحل البحر الأحمر الشرقي (جدة، ينبع، القنفذة) من ضمن المناطق التي ذكرها، وركز في نهاية الرسالة على ضرورة أن يرسل مرسوم أمان خاصاً بالموانئ وجميع ما يخص شؤونها التجارية[29].

ولا شك أن مطالب الشريف غالب كانت تنطلق من اهتمامه بالأمور الماليَّة والتّجاريَّة المتعلقة بالجمارك في الموانئ، ومن رغبته في أن يتخذ الموانئ خطًّا دفاعيًّا وملاذًا آمنًا، لا يسمح فيه للسعوديين بأي نفوذ فعلي[30]. لذا أقدم على تحصين ميناء ينبع عن طريق إرسال قوة عسكرية إلى الميناء بصحبة وزيره؛ إذ بلغت مائتان من العسكر وخمسون خيالاً[31]. ولا يبدو أن هناك أي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تغيير على الجانب الإداري في جمرك ميناء ينبع أثناء حكم الدولة السعوديَّة الأولى، فظل بسيطًا لا يتعدى الموظفين الأساسيين الذين يهتمون بسير الأعمال التّجاريَّة واستقبال البضائع الصادرة والواردة.

ويمكننا القول إن التَّغيير في الميناء بدأ يظهر منذ وصول حملة محمد علي باشا إلى ساحل ميناء ينبع، ثم سيطرتها على مدينة ينبع البحر في عام 1811م. فبداية استلم القادة العسكريون شؤون الميناء الإداريَّة بهدف تنظيم وصول الإمدادات من مصر واتخاذه قاعدة عسكريَّة لهم. وقد بلغ عدد القادة في المرحلة الأولى من وجود الحملة أحد عشر قائدًا من الآغوات [32].

وكان والي مصر في السنة الأولى من دخول الحملة للحجاز عام1226هـ/1811ميتسلم التَّقارير من مدير الجيش محمد طاهر، التي توضح طلباته بخصوص ما يحتاج ميناء ينبع من إصلاحات: كترميم المخازن والقلاع أو حفر الآبار أو طلب مسئول يتولى الإشراف على المؤن، وموظفين يعملون معه. لاسيما أن الغلال التي كانت تصل للميناء بكميات كبيرة كانت تحتاج لمن يشرف على تنظيمها وصرفها[33].

ونتيجة للجهود الحربيَّة التي بذلها القائد سليم آغا أُنعم عليه بإمارة ينبع[34]، وظلَّ مستلم شؤون المحافظة وجمرك ميناء ينبع حتى عام 1232هـ/1817م كما تبين أحدى الوثائق العثمانيَّة[35]. لكنه كان ذو سلطة إداريَّة ضعيفة؛ ويظهر ذلك في عدم مقدرته السيطرة على بعض الجنود بسبب تبعيتهم لقادة آخرين غيره[36].

كان نفوذ الأشراف في الحجاز من الأمور التي أزعجت محمد علي باشا بعد نجاحه في استعادته من الدولة السعوديَّة الأولى، فحاول جاهدًا نزع بعض من السلطات التي أقرتها لهم الدولة العثمانيَّة سابقًا، ومنها نفوذ شريف مكة على الجمارك واستيلاؤه على إيراداتها، وهو أمر أدى إلى نزاع بينه وبين الشريف غالب، لم ينته إلا بعد أن قرر التَّخلص منه عن طريق عزله، وقد نجح في ذلك عام 1228هـ/1813م وبموافقة من الباب العالي[37]. ثم بدأ يتعامل مع شريف مكة على أنه موظف من موظفي الدولة، يحصل على مرتب شهري من خلال عمله في إمارة مكة المكرمة،وله مخصصات سنويَّة يحددها هو بنفسه ويقرها السلطان[38]، وهذا يعني قطع الموارد المالية التي كان يحصل عليها من الجمارك، بما فيها إيرادات جمرك ميناء ينبع التي حرم منها ولم يستلمها كما فعل الأشراف من قبله[39].

وقد وقف والي مصر موقفًا حازمًا من أي محاولة تصدر من أحد الأشراف بقصد استرجاع أي نفوذ لهم في الجمارك. منها ما بدر من الشريف سرور أحد أشراف جهينة في ينبع، عندما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرض الرسوم على بعض البضائع المستوردة والمصدرة عبر الميناء، والغلال التي تباع في سوق ينبع البحر، مما أثار غضبه فطلب من محافظ ينبع التَّحقيق معه والاستفسار منه عن الأسباب التي دفعته إلى ذلك. وعمَّا إذا كان يأخذ هذه الموارد منذ عهد الشريف غالب أو في فترة إدارة محمد علي؟ ثم وجه تنبيهًا إلى المحافظ بعدم تسليم جمرك ينبع التَّزاما وأن يديره بنفسه[40]، واكتفى بصرف مقدار من الحنطة من مخازن ميناء ينبع للشريف، بدل تلك العوائد التي كان يأخذها[41]. ولا شك أن هذا الإجراء يرجع إلى خشية محمد علي باشا من عودة سلطة الأشراف على الميناء، لاسيما أنه سمح بتطبيق نظام الالتزام على الموانئ المصريَّة[42]. إذ يبدو أن ميناء ينبع أصبح في نظر الوالي ثغرًا عسكريًّا قبل أن يكون ميناءً تجاريًّا، لاسيما أن إيراداته بالكاد تغطي المصاريف.

إن الأسلوب الإداري الذي اتبعه محمد علي باشا في الحجاز قد انعكس على الوضع الإداري في ميناء ينبع. فبعد أن ركز السلطة بيد حاكم الحجاز، وجعل له الكلمة العليا من بعده في البلاد[43]، أعطاه الحق في الإشراف على محافظي المناطق، ومنهم محافظ ينبع الذي أصبح يعين من قبل محمد علي باشا في القاهرة، ومن ثم يبحر من أحد الموانئ المصريَّة إلى ميناء ينبع لاستلام مهام عمله[44]. ويتلخص عمل المحافظ في ضبط الأمور العسكريَّة والإداريَّة والماليَّة في المحافظة[45]، عن طريق إشرافه على طاقم إداري يسانده في الأعمال المسندة إليه كالوكيل وأمين المخازن والقاضي والمسئول عن الخزينة ومفتش الحسابات وأمين الجمرك، وكان يجمعهم مجلس أطلق عليه مجلس الشورى يتم فيه مناقشه جميع أمور المحافظة، ومن ثم ترفع جلسات المجلس إلى حاكم عام الحجاز للاطلاع عليها[46]. ويستطيع محافظ ينبع مخاطبة والي مصر مباشرة إذا ما احتاج الأمر، لاسيما فيما يتعلق بالأمور الماليَّة والأمنيَّة[47]. ومن الجدير بالذكر أن محمد علي باشا كان يوكل للمحافظ مهمة التَّحقيق مع شريف جهينة ضد أي شكوى قد تصدر ضده من قبل أحد الأشخاص[48]، والهدف من تلك السياسة هو الإقلال من شأن أصحاب المنطقة، لاسيما الأشراف. وتجدر الإشارة إلى أن منصب وزير شريف مكة في ينبع قد اختفى فلم تشير أي من الوثائق في فترة حكم محمد علي باشا إلى وجوده.

وفيما يخص جمرك ميناء ينبع فقد كان المسئول الأول عن إدارته يطلق عليه أمين الجمرك، وهو يشرف على جميع موظفي الميناء، ويتابع تحصيل الرسوم على البضائع الصادرة والواردة[49]، وقد يوجه محمد علي باشا خطاباته إليه مباشرة دون مخاطبة المحافظ، لاسيما في الطريقة المناسبة التي يدار فيها الجمرك للمحافظة على زيادة إيراداته[50]، فقد أصبحت إيرادات الجمرك في هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفترة تسلم من الأمين إلى ناظر خزينة المحافظة[51] وهو إجراء جديد لم تعهده موانئ الحجاز من قبل. ومن الجدير بالذكر أن ناظر الخزينة قد يعين من الذين تولوا أمانة جمرك ينبع[52].

ويلي الأمين في التَّرتيب كاتب الجمرك الذي يشترط فيه الدراية والمهارة بالأمور الحسابيَّة والجمركيَّة[53]، ومهمته الأساسيَّة تسجيل الضرائب والرسوم على البضائع الواردة والمصدرة في الميناء[54]. ولذلك فإن تأخر قدومه من مصر بعد تعيينه قد يعطل مصلحة الجمرك، كما يذكر محافظ ينبع في خطابه إلى باشمعاون الخديوي[55] عندما تأخر وصول الكاتب بعد صدور قرار تعيينه في القاهرة[56]، رغم أنه يعمل العديد من الكتبة في الجمرك[57]. لكن يبدو أن أحدهم كان هو المسئول عن الجميع.

وتقع مسؤوليَّة وزن وكيل البضائع المستوردة أو المصدرة في الميناء على فئة، يطلق عليهم "القبانيَّة"، يقومون بتقدير الرسم الجمركي ثم تحرير قائمة بمقدار الوزن والرسم المقرر للبضاعة[58].

إضافة إلى ما سبق فقد كانت هناك مناصب في الجهاز الإداري للميناء، تهدف إلى ضبط الأمور الأمنيَّة، لكن من الملاحظ أن هذا الجهاز كان بسيطًا للغاية، فالمنصب الرئيسِ فيه كان يطلق على من يتولاه الجاويش[59] ثم استحدث محمد علي باشا منصب آخر وهو تعيينه قواصًّا تركيًّا ليساعد الجاويش في منع عمليات التَّهريب التي يقدم عليها تجار ينبع[60].إضافة إلى ذلك يذكر دفتر جمرك صفر أيضًا[61] منصبًا يطلق على من يتولاه أمير البحر[62] وكان عبارة عن منصب لضابط عسكري في الميناء فقَد أهميته أثناء فترة حكم محمد علي باشا، على الرغم من وجوده قبل ذلك[63] وسوف يوضح السبب في مبحث الإيرادات.

ومن الجدير بالذكر أنه قد يكون هناك موظفون في ميناء ينبع منتدبون من القاهرة بمهام محددة ولفترة معلومة، كالإشراف على عمليات ترميم تخص بعض منشئات الميناء[64]، أو الإشراف على نقل الغلال الخاصة بمحمل الحج المصري من الميناء إلى المدينة المنورة[65].

وقد أظهر والي مصر شدة وحزمًا في تعامله مع موظفي الميناء، فلا يقبل أي خطأ يصدر منهم أو خيانة تظهر في عملهم، ويلجأ إلى تكليف المسئولين في المحافظة بالتَّحقيق وإيضاح الأمور الملتبسة في أي قضيَّة اختلاس تظهر، وقد يشترك وكيل محافظة المدينة المنورة إن كانت المسألة تتعلق بنقص المؤن التي ترسل من مخازن ميناء ينبع إلى مخازن المدينة المنورة، مما كان يعني حدوث نقص في الغلال الواردة إليها[66]. وكان لمجالس تفتيش الحسابات دور في متابعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمليات الاختلاس؛ إذ ترسل كشفا بالمبالغ الناقصة في خزينة المحافظة، ثم يصدر الديوان الخديوي خطابًا موجهًا إلى المحافظ بسدادها من الموظف المختلس[67].

ويظهر من أغلب الوثائق التي استخدمت في البحث أن اعتماد محمد علي باشا على موظفين أتراك كان هو السائد في ميناء ينبع. ومن المحتمل أن الدولة العثمانيَّة لم تعمد إلى تغيير أيٍّ من الأنظمة الإداريَّة في ميناء ينبع بعد عودة الحكم العثماني المباشر في الحجاز. فيذكر بيرتون الذي زار ينبع عام1854م أن مسئولي جمارك ينبع كانوا من أصول غير عربية[68]. كما ذكر أيضًا إبراهيم رفعت باشا الذي مر على ينبع في عام1900م ترتيبًا إداريًّا للمحافظة كان شبيهًا للترتيب الذي وضعه والي مصر[69].

أما الموارد الماليَّة للجمرك فقد أصبحت تضاف إلى الخزينة العامة للدولة العثمانيَّة[70]. وهذا يعني رفع يد والي مصر والأشراف عن إيرادات الجمرك. والسؤال الذي يطرح هنا: هل أعادت الدولة تطبيق نظام الالتزام في جمارك ميناء ينبع؟ والحقيقة أن الدفاتر المالية التي اعتمد عليها البحث في الفترة الأخيرة منه وهي1840–1850م لم تشر إلى أن إيرادات الجمرك قد جمعت وفق نظام الالتزام، كما ورد في دفاتر أخرى بعد فترة البحث، التي أشارت إلى ذلك من خلال العبارات التي وضحت الكيفيَّة التي جمعت بها الرسوم[71] مما يجعل الباحثة تعتقد أن تسليم جمرك ينبع التزام لم يطبق خلال العشر سنوات الأخيرة من النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي.

وبذلك تكون إدارة ميناء ينبع قد مرت خلال الخمسين عامًا بعدة تغييرات، حدث أبرزها في فترة حكم محمد علي باشا للحجاز، رغبة منه في تحقيق أكبر قدر من المركزيَّة في الأمور الإداريَّة.

ثانيًا: الإيرادات

تعد الرسوم الجمركيَّة المفروضة في جمرك ينبع على البضائع التي تفرغها السفن التّجاريَّة في داخل الجمرك أولى الإيرادات الماليَّة في الميناء، ويحدد مقدارها شريف مكة، وقد يشترك وزيره في ذلك، وقد أطلق الجزيري على تلك الرسوم مسمى "الزالة"[72]، وقد كان مقررًا أن يقبض شريف مكة نصف إيراد الجمرك له[73]. لكن مع بداية القرن التَّاسع عشر الميلادي تغير الحال وبدأ الشريف غالب يستولي على جميع العوائد الجمركيَّة؛ بسبب تكاليف الحرب التي كان يقودها ضد الدولة السعوديَّة الأولى. والتي سوف يتناولها البحث عند الحديث عن المصروفات.

لقد تأثرت الأوضاع التّجاريَّة في الموانئ بالظروف السياسيَّة التي بدأت تمر بها الحجاز؛ فيذكر والي جدة شريف باشا[74] في خطاب له للسلطان العثماني أن السفن قد قل قدومها إلى ميناء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدة؛ بسبب المخاوف من الأحداث السياسيَّة والعسكريَّة في المنطقة، ففضل تجار الهند واليمن التَّريث ريثما تهدأ الأمور، مما أدى إلى انخفاض نسبة الموارد الماليَّة[75]. ويمكننا قياس هذا الوضع على ميناء ينبع الذي كان يرتبط دومًا بالحركة الملاحيَّة والتّجاريَّة في ميناء جدة.

وفي خطاب آخر أرسله محافظ المدينة المنورة للسلطان العثماني يطلب إمداده بالمال اللازم لمصاريف إدارته، ويذكر استحواذ الشريف على عائدات جمرك جدة[76]. ويمكن أن نقيس تلك الحالة على جمرك ينبع، فمحافظ المدينة أرسل خطابه في تاريخ 5/شعبان 1221هـ/1806م وفي هذه الفترة كانت الأمور قد سارت لصالح الإمام سعود بن عبد العزيز الذي نجح في جعل الشريف غالب يعلن تبعيته له في بداية عام 1221هـ/1806م[77]، والأخير بدوره نجح في إقناع الإمام بجعل إدارة الموانئ تحت سلطته بدليل أن شيخ جهينة جابر بن جبارة الذي عينه الإمام سعود أميراً على ينبع[78] لم تكن له أي سلطة فعلية في ميناء ينبع بسبب قوة نفوذ الشريف غالب في منطقة الميناء وهذا أمر أكده الرحالة الإسباني دومنجو باديا في مذكراته وكان معاصرا لفترة البحث إذ أنه يذكر أن الشريف كان يرسل حاكما من قبلة باسم "وزير" رغم أنه يعترف بسلطة الإمام سعود بن عبد العزيز[79]. إذن ليس من المستغرب شكوى المحافظ من تسلط الشريف على العائدات بشكل كامل.

ورغم أن الشريف غالب كانت له السلطة الحقيقيَّة على الجمارك، إلا أنه لم يستطع رد طلب الإمام سعود بن عبد العزيز من إعفاء أتباعه من دفع الرسوم الجمركيَّة، مما تسبب في انخفاض دخله[80]؛ لذا نجده بدأ يخترع الرسوم اختراعًا، ومنها رسوم فرضها على الحجاج عندما يدخلون ميناء ينبع[81] ولا يفسر تصرف الشريف السابق إلا بجشعه الذي بدا واضحًا للجميع لدرجة أصبح فيها الناس يتذمرون من ذلك التَّسلط[82].

رغم إن أغلب المصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث لا تعطي معلومات مفصلة عن أهم الرسوم الجمركيَّة المفروضة في الميناء فيما بين عامي 1215هـ-1226هـ/1800-1811م وهي فترة إمارة الشريف غالب في مكة المكرمة سوى ما ذكر حول فرضه الرسوم على الماشية التي ترد إلى ينبع من السواحل الأفريقيَّة ثم تصدر عن طريق الميناء [83]، والضرائب التي يفرضها على المؤن المجلوبة من المناطق الداخليَّة إلى جدة وعلى المواشي أيضًا[84]. ورسوم رسو السفن في الميناء التي كانت من حق شريف مكة[85]، لكن نستطيع أن نستشف من خلال أحدى وثائق الدار القوميَّة في القاهرة تفاصيل أكثر حول الكيفيَّة التي يتبعها الأشراف بما فيهم شريف مكة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وضع هذه الرسوم؛ فقد وضع شريف جهينة الشريف سرور رسوماً في ميناء ينبع على البضائع الواردة والصادرة من الجمرك، وتفاصيل هذه الرسوم يوضحها الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1):

الرسوم التي فرضت من قبل شريف جهينة الشريف سرور في ميناء ينبع على البضائع الواردة والصادرة من الجمرك

نوع البضاعة	مقدار العوائد	الجهة المصدرة إليها أو المستوردة منها
التَّمر	عشر بارات عن كل طرد من طرود التَّمر	مصدرة من الميناء إلى عدة أماكن
أقمشة	ثمانون بارة[86] عن كل طرد من طرود الأقمشة	وردت إلى الميناء لكن لم تذكر الجهة المستوردة منها
أرز	خمسة وعشرون بارة عن كل كيس من أكياس الأرز	وردت من ميناء جدة إلى ميناء ينبع
البن	ثمانون بارة عن كل قنطار	وردت من ميناء جدة إلى ميناء ينبع
الحنطة	ثلاث عشرة بارة	المرسلة من ميناء ينبع إلى ينبع البر[87]
	أربع عشرة بارة	المصدرة من ميناء ينبع إلى ميناء جدة

وهناك رسوم أخرى على البضائع المعروضة في سوق ينبع البحر، وهي على النحو الموضح في جدول رقم(2).

الجدول رقم(2):

رسوم فرضها شريف جهينة الشريف سرور على البضائع المعروضة في سوق ينبع البحر

نوع البضاعة	مقدار الرسوم
المسلي[88]	ست عشرة بارة عن كل قرش
العسل	ست عشرة بارة عن كل قرش
البطيخ	أربع بارات عن كل قرش
الحنطة [89]	عشر بارات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافة إلى رسوم وضعها على المواشي التي تنقل من ينبع النخل إلى ينبع البحر؛ إذ حدد مقدارها بست بارات على كل رأس يباع من الأغنام، وثمانين بارة عن قطيع الأغنام ككل، فضلا عما كان يصرف له من مخازن الميناء من حنطة كل شهر تقدر بثمانية عشر أردبا. وقد عارض محمد علي باشا ذلك وبشدة فنزع منه جميع الصلاحيات التي تخوله إلى فرض سيطرته على الرسوم الجمركيَّة[90]. ويبدو أن الكيفيَّة التي وضع فيها الشريف سرور الرسوم هي شبيهه بالطريقة التي كان الشريف غالب يتعامل بها في وضع الرسوم، ونستطيع أن نستشف من المعلومات السابقة حقيقة وهي أن شريف مكة ليس الوحيد الذي له الحق في فرض الرسوم، بل أيضًا هناك بعض الأشراف الذين قد يتمكنون بسلطتهم المكانيَّة من وضع رسوم على السلع والبضائع، فوضع الشريف سرور رسماً معيناً على الحنطة المنقولة من ينبع البحر إلى ينبع النخل يثبت ذلك؛ لان شريف جهينة اعتبر هذه البضاعة المنقولة سوف تدخل مكاناً هو في الأساس ضمن نطاق سلطانه، فمنطقة ينبع النخل هي مساكن قبيلة جهينة.

وقد بدأ محمد علي باشا بتغيير النظام الضرائبي في الميناء "فألغى كثيرًا من الضرائب التي سنها الشريف" رغبة منه في منح التّجار مساحة أوسع؛ لممارسة نشاطهم التّجاري، بحسب ما ذكر بوركهارت[91]، ومما لا شك فيه أن الوالي أحدث تغييرًا، لكن ليس فقط للسبب الذي ذكر، بل حتى يتناسب مع إدارته الماليَّة القائمة على رفع نسبة الإيراد بطريقة مختلفة عن السابق[92]. وهذا الأمر يتضح جليًّا في فرضه نظام الاحتكار على الغلال الذي لم يكن موجودًا من قبل. ونستطيع الاتفاق مع بوركهارت في أنه عمل على إشاعة نوع من الارتياح لدى التّجار؛ لأن باب الشكوى كان مفتوحًا أمامهم ضد موظفيه سواءً كانوا جندًا[93]، أو موظفي الجمارك الذين قد تصدر منهم أي محاولة لرفع مقدار الرسوم على بضائعهم[94].

ومن باب تنظيم عمليَّة تحصيل الرسوم الجمركيَّة بطريقة أدق وجه محمد علي باشا تعليماته إلى مأموري الجمارك المصريَّة "السويس" و "القصير" بالاهتمام بعمليَّة شحن البضائع بطريقة لا تعطي لأصحاب السفن والمراكب فرصة يتم من خلالها التَّحايل على موظفي الجمارك، وكانت أهم هذه الطرق تحرير قائمة تتضمن أسماء جميع أنواع البضائع التي تحملها، وكذلك أسماء الركاب سواء كانوا مسافرين أو حجاجًا، ثم يحسب رسوم "النول"[95] على ما سبق وتدون في القائمة ثم تسلم للربان والذي بدوره يقوم بتسليمها إلى مأمور جمرك ينبع حال وصوله للميناء[96].

ومن خلال دفاتر إيرادات ومصروفات الحكومة المصريَّة[97] يمكن أن نعتبر الرسوم المفروضة على تجارة الصادر والوارد من أهم الرسوم في جمرك ينبع، وهي عبارة عما يؤخذ على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البضائع المستوردة والمصدرة من التجار سواء تجار ينبع أو غيرهم، ويختلف مقدار عائدات هذا النوع من الرسوم من عام لآخر،وهذا يرجع إلى مدى نشاط عمليتي التَّصدير والاستيراد لدى التُّجار[98]. ويوضح الجدول رقم(3) إيرادات الجمرك من عام 1235هـ إلى 1240هـ إضافة إلى عام 1245هـ [99].

جدول رقم (3):

إيرادات جمرك ميناء ينبع من عام 1235هـ إلى 1240هـ إضافة إلى عام 1245هـ

السنة	المقدار		
من محرم1235هـ إلى شعبان1235هـ	20 بارة	448 قرشاً	298كيسة[100]
عام 1236هـ	29 بارة	445 قرشاً	229 كيسة
عام1237هـ	26 بارة	416 قرشاً	181 كيسة
عام1238هـ	33 بارة	408 قرشاً	383 كيسة
عام1239هـ	64 بارة	155 قرشاً	491 كيسة
عام1240هـ	29 بارة	673 قرشاً	362 كيسة
عام 1245هـ	10 بارة	431 قرشاً	137 كيسة

ونستطيع أن نضيف سببًا آخر لركود عمليتي التَّصدير والاستيراد في بعض السنوات، وهو حدوث اضطرابات من الفرق العسكريَّة الموجودة في ميناء ينبع، فمثلًا عام 1245هـ/1829م كان الاضطراب الذي أحدثه رئيس فرق المغاربة محمد آغا على أشده، ولم يتم إخماده إلا في نهاية ذلك العام[101]. ومن المؤكد أن لذلك أثرًا سلبيًّا؛ لأن نشاط العمليات التَّجاريَّة مرهون في الأغلب بمدى استقرار الحالة الأمنية في البلاد.

وقد صدر قرار من مجلس الملكيَّة في 19رجب من عام1250هـ/1834م بناءً على أوامر محمد علي باشا، خاطب فيه موظفي الجمارك، ومنهم موظفو جمرك ينبع، وكانت لغة الخطاب حادة؛ إذ شدد على ضرورة أخذ رسوم الصادر والوارد ضعفين على البضائع المهربة والتي تضبط فيما بعد دون أن تخضع لعمليَّة تقدير الرسم المناسب لها[102]، إضافة إلى ما سبق حررت أوامر بعد ذلك بمصادرة البضائع المهربة، إن وجدت معروضة للبيع في الأسواق[103].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد وردت عدة رسوم جمركيَّة أخرى في دفاتر الإيرادات والمصروفات تحت مسميات مختلفة من ذلك البضائع التي تأتي من جهات تابعه إداريًّا للميناء، وليس لها مخرج جمركي سوى ميناء ينبع فيطلق على إيراداتها بعد فرض الرسوم عليها "من جهات المصالح"[104]. ووردت أيضا إيرادات تحت مسمى محصول "جنينة ينبع"، وحقيقة لم تتوصل الباحثة للمعنى، ولعل المقصود به المحاصيل التي تصدر عبر الميناء والقادمة من ينبع النخل. إضافة إلى ما سبق هناك رسوم أطلق عليها "فرط فرانسه"[105]، وهي رسوم تفرض على العملات التي يحملها التَّجار وهي بمقدار (2.5%)[106]. وأخيرًا يجب التَّنويه بأن الإيرادات التي ترد إلى خزينة الميناء لم تكن جميعها تؤخذ من الرسوم فقط، بل إنه كانت ترد لها أموال من ديوان الملكيَّة بالقاهرة وتدخل ضمن المصاريف العسكريَّة التي يحتاجها الجيش في تحركاته العسكريَّة [107].

أما البضائع التي تدخل إلى جمرك ميناء ينبع دون فرض الرسوم الجمركيَّة عليها فهي كل ما يخص المدينة المنورة من مؤن أو لوازم الحرم النبوي، ويوجه محمد علي باشا أوامره لمحافظ ينبع بذلك[108]، ولم يقتصر الإعفاء من الرسوم على ما سبق فقط، بل أن الوثائق تثبت أن والي مصر يأمر بعدم أخذ الرسوم على بضائع أحد الأشخاص المقربين إليه[109].

وبعد عودة الحكم العثماني إلى الحجاز عام 1256هـ/1840م لم تحدث أي تغييرات تذكر بشأن الموارد الماليَّة، فبقيت الرسوم التي تجبى عن البضائع المستوردة والمصدرة هي الأساس في ميناء ينبع. وقد فصلت الدفاتر المالية ذلك، فقدرت هذه الرسوم بـ (11%) وأحيانًا (12%) من إجمالي قيمة البضاعة المصدرة أو المستوردة. ويطلق عليها في العادة رسوم الرفتيَّة [110]. والجدول رقم(4) يوضح تفاصيل الطريقة التي يدون بها هذا النوع من الرسوم.

جدول رقم(4):

طريقة تحصيل رسوم الرفتية في جمرك ميناء ينبع

اسم صاحب البضاعة	البضاعة المصدرة	الكميَّة	قيمة السلعة		قيمة الرسم	
			بارة	قرش	بارة	قرش
الحاج أمين	عباءة	2 طاق	00	80		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	حنَّة	13 كيس	00	26		
	شال شامي	2 طاق	00	150		
	غير واضح	15	00	42		
	القيمة الإجماليَّة للبضاعة		00	298	30	29
الحاج أحمد المغربي	عباءة	5 طاق	00	55		
	مشط	3 دسته	00	15		
	سبح	3 دسته	00	10		
	محبس هندي	8	00	140		
	القيمة الإجماليَّة للبضاعة		00	220	20	26

وتتلخص طريقة وضع هذا الرسم في تقدير كميَّة البضاعة على حسب نوعها ثم تقدير قيمة الرسوم على حسب قيمة السلعة؛ فبعد كتابة اسم صاحب البضاعة المصدرة ونوعها وكميتها وقيمتها تفصيلًا كل سعر بحسب نوع البضاعة يتم تقدير الرسم وجمع قيمته الإجماليَّة وتدوينها[111].

وقد دُونت رسوم أخرى تحت مسمى "حاصلات السواعي"[112] وهي تضم ثلاثة أنواع من الرسوم هي: رسم العشور[113]، ورسم الجاويش، ورسم أمير بحر، والأخير كان قد تم إلغاؤه في فترة محمد علي باشا، ويعود السبب في ذلك إلى أن الضابط الذي يطلق عليه أمير البحر كان يأخذ من كل سفينة في الميناء مبلغًا من المال لنفسه، وهذا الامر لا يتوافق ابداً مع سياسيَّة محمد علي باشا المركزيَّة ففقد أهميته[114]. لكننا نجده قد عاد مرة أخرى في فترة الحكم العثماني من خلال ما هو مدون في دفتر المالية لشهر صفر. وجميع الرسوم السابقة تختلف قيمتها بحسب نوع السفينة[115] كما يوضحها الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رسوم حاصلات السواعي في ميناء جمرك ينبع

اسم صاحب السفينة	مقدار العشور		مقدار رسم الجاويش		مقدار رسم أمير بحر		المجموع	قيمة رسم حاصلات السواعي
	باره	قرش	بارة	قرش	بارة	قرش		
ساعية الحيدري ساعية القاضي سنبوك السيد حمدان ساعيَّة كريم أمير بحر	00 30 00 20	5620 678 138 499	00 00 00 01	120 100 046 100	00 01 00 00	100 100 046 100	00 783 87830 00 230 69920	
							10 2591	996913 تسع الألف وتسعمائة وتسعة وستين قرش وثلاثة عشر فضة

ووردت أيضًا رسوم أخرى تحت مسمى "حاصلات التَّخريجيَّة"[116] دون ذكر للتفاصيل التي توضح الكيفيَّة لتحصيلها، فبلغت خلال شهر شوال وتحديدًا من 4 الجمعة إلى 27 ليوم الأحد من شهر شوال لعام 1262هـ بمقدار 108818 قرشًا[117].

أما الأسواق أو بالأصح المحال والدكاكين القريبة من الميناء فقد فُرض عليها رسوم الاحتساب[118] ووردت في الدفاتر المالية بلفظ "محصول الحسبة" وهي عبارة عن رسوم تفرض على أصحاب الدكاكين في سوق ينبع البحر كالجزارين والطباخين والفرانين وأسواق الخضار والغنم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحشائش[119] والدلالين وسوق السمك وغيرهم، وتحصيل الرسوم يتم بشكل يومي من أصحاب الدكاكين، وقيمتها لا تتجاوز عدة قروش؛ إذ بلغت مدفوعات سوق الجزارة أعلى قيمة، بينما كان الأقل في قيمة رسومه سوق الغنم، ويتم تدوينها وجمعها مرتبة بحسب الأيام، ثم تحسب في نهاية الشهر ليتضح قيمة مجموع الرسوم[120]. وهذه التَّفاصيل يوضحها الجدول رقم (6) الذي يبين قيمة رسوم الاحتساب من يوم الأربعاء 21 إلى يوم الخميس 29 مع توضيح مجموع الرسوم كاملة لشهر صفر من عام 1262هـ.

جدول رقم (6):

رسوم الاحتساب في ميناء جمرك ينبع من يوم الأربعاء 21 إلى يوم الخميس 29 من عام 1262هـ

اليوم والتَّاريخ	المحل	قيمة الرسوم		المجموع اليومي ثم الشهري	
		بارة	قرش	بارة	قرش
ما قبله				20	711
الأربعاء 21 صفر	الجزارة الطباخون دكان الحوت الخضار الحشيش الغنم	00 00 00 10 00 5	21 3 2 4 8 1	15	39
الخميس 22 صفر	الجزارة الحشيش الغنم الحوت	00 27 5 10	24 10 1 2	02	38
الجمعة 23 صفر	الجزارة	00 00	21 3		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	الطباخون الحشيش السوق المذكور الغنم دكان الحوت	00 20 00 00	6 2 1 2	20	35
السبت 24 صفر	الجزارة الطباخون الحشيش الغنم دكان الحوت	00 00 00 00 10	21 3 8 1 3	10	36
الأحد 25 صفر	الجزارة الطباخون الحشيش الغنم دكان الحوت الخضار	00 00 30 10 00 20	18 03 08 1 2 1	20	34
الإثنين 26 صفر	الجزارة الطباخون الحشيش دكان الحوت الغنم	00 00 00 10 00	18 03 8 2 1	10	32
الثلاثاء 27 صفر	الجزارة الطباخون الحشيش دكان الحوت الخضار الغنم	00 00 20 20 00 20	15 03 10 02 6 1	20	38
الأربعاء 28 صفر	من الجميع			00	21
الخميس 29 صفر	الجزارة	00	21		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		10 1 2	00 10 10	الحشيش الغنم دكان الحوت	
100	00	25 25 50	00 00 00	الطباخون الفرانين الدلالين	**محصول الفرانين والطباخين والدلالين الشهري**
134	20				
1121	**17**	**المجموع الكامل لرسوم حاصلات الاحتساب**			

العرض السابق للموارد الماليَّة التي تجبى في ميناء ينبع يوضح أن النظام المطبق في إدارة الميناء هو تقريبًا شبيه بالنظام المتبع في الموانئ العثمانيَّة الأخرى من الضرائب المفروضة على البضائع والرسوم في الأسواق أو على سفن النقل التِّجاريَّة ورسوم القباطنة وغيرها[121].

ثالثًا: المصروفات

تشكل إيرادات جمرك ميناء ينبع عائدًا مهمًّا لأمير ينبع شيخ جهينة في فترة نفوذ الأشراف على الميناء؛ لأن له حصة منها يصرفها في الشؤون الخاصة بإمارته وبعض الأمور المتعلقة بقدوم محمل الحج وما يتصل به من تكريم العاملين عليه[122]، أما الجزء الآخر من الإيرادات فقد كان يستحوذ عليه شريف مكة، وهي تشكل جزءًا من مصاريفه ومصاريف بيته [123]. ويبدو أن مصاريف الشريف غالب قد زادت بعد دخوله الحرب مع الدولة السعوديَّة الأولى؛ لأنه تحمل جميع تكاليفها. فالدولة العثمانية لم تستجب لمراسلاته بخصوص طلب المساعدة[124]، إضافة إلى تحمله الكثير من الخسائر المالية بسبب الهزائم التي لحقته جراء هذه الحرب[125].

وبعد دخول الحملة المصريَّة إلى الحجاز أصبح إيراد الجمرك يرجع إلى خزينة المحافظة، بداية يجب التَّنويه أن علاقة المدينة المنورة بميناء ينبع حتمت عليها إمدادها أيضا بالأموال التي تصرف لها من إيراد جمرك ينبع إذا ما احتاجته؛ بسبب أي نقص يحدث في نفقاتها[126]، وتظهر دفاتر الإيرادات والمصروفات المصرية طريقة تقسيم إيرادات جمرك الميناء، إذ يخصم منه أولًا مرتبات موظفي الجمرك، ومن ثم ينظر في أي مصاريف أخرى قد يحتاجها الميناء. منها ما ورد في إحدى الوثائق "تنزيل عن مطلوب مصلحة الغلال خراجي"[127] والمقصود فيها خراج مخازن الغلال التَّابعة للميناء والتي تحتاج إلى بعض النفقات لسد أي عجز يحدث فيها، لاسيما أن ما ينفق على هذه المخازن كان في العادة من إيراد بيع الغلال التي تعرض وتباع للتجار، وبسبب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكساد الذي قد يحدث من جراء عدم بيعها، فإنه كان لابد من إمداد هذه المخازن بما تحتاجه من مصاريف[128].

ومن المصاريف التي خصمت من إيراد جمرك ينبع في أحد الدفاتر الماليَّة مصروفات خاصة بسوق ينبع، التي بلغت في عام 1245هـ/1829م بـ 18 بارة 349 قرشا 479كيسة، ولم تذكر الوثيقة التي ورد فيها هذا النوع من المصاريف تفاصيل أكثر عما قصد بها[129]، لكن أغلب دفاتر الإيرادات والمصروفات الماليَّة التي اطلعت عليها الباحثة لم تكرر ذكره، بل اقتصر على هذه السنة فقط فيظهر أن المقصود بها ترميم أو إصلاح بعض المباني في سوق ينبع البحر.

وعلى الرغم أن محمد علي باشا كان يرسل الأموال التي تدفع أجرة للجمال؛ لنقل بعض الذخائر للمدينة المنورة، إلا أنه من خلال ما ورد في مصروفات عام 1240هـ/1824م ثبت أنه قد يتم دفعها من إيراد جمرك ينبع[130]، ولعلَّ ذلك يتم في الحالات المستعجلة، التي يتأخر فيها وصول أي إمدادات ماليَّة لمحافظ ينبع من القاهرة؛ فيذكر الجبرتي أن الخزينة المصريَّة قد تكبدت الشيء الكثير حتى توفر كلفة الجمال، التي كان يدفع محافظ ينبع نصفها ومحافظ المدينة المنورة النصف الآخر[131].

ومصروفات ميناء ينبع كانت تفوق على الإيرادات؛ لذا قد يحصل عجز مالي في خزينة الميناء، مما يضطر محافظ ينبع لطلب إرسال المزيد من الأموال من والي الحجاز حتى يستطيع إتمام المهام المطلوبة منه[132]، وقد أرفق المحافظ في أحد خطاباته كشفًا تفصيليًّا ذكر فيه المصاريف وهي في مجملها على النحو التَّالي:

1. أجرة الجمال التي تنقل ما يخص المدينة المنورة من:
   - غلال خاصة لمخازن المدينة المنورة إضافة إلى عربون هذه الغلال.
   - ما يلزم شيخ الحرم الشريف من غلال ومشتريات.
   - ما يحتاجه الحرم الشريف من أدوات تختص بإصلاحه وترميمه كالرخام.
   - علائف ومرتبات لبعض موظفي الدولة.
2. أجرة الجمال التي تنقل الأسلحة والأعلاف إلى الوحدات العسكريَّة التي كانت ما بين المدينة المنورة وينبع والحناكيَّة حتى الدرعيَّة.
3. ما يلزم العمارات والقلاع في ينبع من إصلاح وترميم.
4. مرتبات موظفي المحافظة في إدارة جمرك ينبع والشونة ونظارة العمارة.
5. أجرة شراء جمال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. أجرة "نولون" الذخائر المتوجهة للوحدات العسكريَّة وغيره[133].

إضافة إلى ما سبق يلجأ أمراء الوحدات العسكريَّة لمراسلة والي الحجاز لطلب الأموال اللازمة لشراء الذخائر، فيوجه الوالي أوامره إلى محافظ ينبع بصرف تلك الأموال من خزينة الميناء [134].

إن أغلب النفقات التي تتكبدها خزانة الميناء كانت من نصيب أجرة أصحاب الجمال التي تنقل المؤن والغلال والأمتعة، وقد يكرر المحافظ خطاباته المرة تلو المرة لوالي الحجاز؛ لإمداده بما ينقصه[135]، خشية من غضب أصحاب الجمال التي تملكها بعض القبائل؛ لأنهم لا يتهاونون في الشكوى والمطالبة بأجرتهم؛ لذا كان لابد من وجهة نظر المحافظ أن تدفع لهم الأجرة من خزينة الولاية؛ بسبب خلو خزينة الميناء من المال[136]، ومن الملاحظ أن العجز الذي تتحدث عنه الوثائق في خزينة الميناء، كان قد تكرر كثيرًا في الفترة الأخيرة من إقامة الحملة في الحجاز. وهذه الحقيقة تؤكد أن المصروفات كانت دائمًا أعلى نسبة من الإيرادات، فالحجاز عمومًا يعتمد منذ قرون على مصر؛ لإمداده بما يحتاج من نفقات[137]؛ إذن فلا غرابة إن حدث هذا العجز في ظل انشغال محمد علي باشا بتوسعاته الحربيَّة في الشام، ثم مواجهاته العسكريَّة مع الدولة العثمانيَّة عن متابعة طلبات محافظيه.

أمَّا بعد خروج جيش محمد علي باشا من الحجاز فأن المصاريف قد قلَّت، لاسيما بعد انسحاب العسكر المرابطين في الجديدة ونجد إلى مصر وهذا الامر قد أوضحه محافظ المدينة المنورة في خطابه إلى نائب والي مصر بشأن المبالغ التي وصلته من ديوان الإيرادات المصرية بانها كافية لسد جميع المصروفات طالما أن العسكر السابق ذكرهم قد تم انسحابهم [138]، مما يعني عدم الاستعانة بإيرادات خزانة ميناء ينبع في دفع المصاريف العسكريَّة التي قد يتحملها محافظ ينبع في حال عدم إرسالها من مصر أو في عجز خزانة المدينة المنورة عن توفيرها.

الخاتمة:

توصل هذا البحث إلى عدة نتائج فيما يخص موضوع "الإدارة المالية في جمرك ميناء ينبع خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي"؛ إذ أنه أظهر بشكل واضح مدى تأثر الجهاز الإداري في الجمرك بالظروف السياسية التي مر بها الحجاز خلال الخمسين سنة، ففي فترة نفوذ الشريف غالب بن مساعد في الحجاز وهي ما بين عامي 1800م إلى 1811م كان هو سيد الموقف بلا منازع، وظل الجهاز الإداري والميناء بشكل كامل تحت نفوذه على الرغم من تبعيته

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لحكم الدولة السعودية الأولى التي لم يكن لها سلطة فعلية في الجمرك بسبب إحكام الشريف غالب قبضته على الأمور الإدارية عن طريق تعيينه وزيراً له في جمرك الميناء.

وقد حرص محمد علي باشا بعد استقرار الأمور العسكرية له في الحجاز على نزع السلطة السياسية من شريف مكة ومن أشراف جهينة في ينبع وبالتالي رفع أيديهم عن جمرك الميناء، ويتضح ذلك من خلال عدم تسليمه الميناء التزاماً لأحد منهم على الرغم من سماحه بتطبيق هذا النظام في الموانئ المصرية، وهذه النظرة تؤكد على أن محمد علي باشا أصبح ينظر إلى ميناء ينبع كثغر عسكري أكثر من كونه ميناء ذا أهمية اقتصادية، ظهر ذلك واضحاً في عدم تغطيته بعض المصاريف اللازمة في المحافظة لكن هذا الوضع لم يستمر إلى نهاية فترة البحث فقد عملت الدولة العثمانية على رفع يد والي مصر والأشراف عن إيرادات الجمرك فأصبحت هذه الإيرادات تضاف إلى الخزينة العامة للدولة بعد عودة الحكم العثماني المباشر على الحجاز في عام 1840م.

وبالنسبة للإيرادات فقد تنوعت واتسمت بالتنظيم الجيد لها خلال فترة حكم محمد علي باشا أكثر من فترة حكم الشريف غالب بن مساعد وهذا يرجع إلى سياسة والي مصر التنظيمية والرامية إلى المركزية في إدارة الشؤون الإدارية في الجمارك خاصة والحجاز عامة، ثم جاءت فترة الحكم العثماني المباشر لتظهر الدفاتر الجمركية العثمانية تفاصيل كثيرة للرسوم والضرائب بفضل انتشار هذا النوع من التدوين في جمارك الدولة العثمانية، واشتركت الفترات الثلاث بفرض رسوم الصادر والوارد على البضائع، ورسوم رسو السفن في مرفئ ميناء ينبع، أما المصروفات فقد كانت تزيد أثناء فترة الحرب بسبب اللجوء إلى الإيرادات من قبل القوى المسيطرة على الميناء في تمويل بعض النفقات كما حدث مع الشريف غالب ومحمد علي باشا بينما قلت في فترات السلم وقد يظهر بعض الفائض كما حدث أثناء فترة انسحاب عسكر محمد علي باشا إلى مصر.

كما أظهر البحث أن ميناء ينبع ممثلاً بالجمرك كان منفذاً للأهالي لاسيما التجار منهم للاتصال مع المناطق الأخرى سواء في الحجاز أو مصر، فاعتبروه مكاناً مناسباً لتصريف بضائعهم عن طريق عرضها في الأسواق أو تصديرها أو ممارسة عمليات الاستيراد، ونستطيع القول إن فترة الحكم العثماني المباشر للأهالي كانت أكثر رحابة وتوسعًا في ممارسة أعمالهم التجاريَّة؛ بسبب نظام "الاحتكار" الذي فرضه والي مصر محمد علي باشا أثناء فترة حكمه للحجاز على استيراد الغلال ومنع التجار الحجازيين من المشاركة في استيراده إلا بضوابط معينه.

الهوامش:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(1) ورد اسم ميناء ينبع عند المؤرخين تحت مسميات عدة فيذكر د. جواد علي نقلا عن سترابون أن المكان الذي نزلت فيه الحملة الرومانية في الجزيرة العربية هو فرضة تدعى "لويكة كومة" فيها نزل الجيش واستراح، وقبل مغادرته الجزيرة أبحر من ميناء (أكرا) Egra أو (نيكرا) Negra (نيرا) Negra Kome Nera، وقد أشار فورستر أن Negra أو Nera هي (ينبع)، وكانت فرضة مشهورة، ويرى أن كلمة (نيرا) اليونانية تعني ينبع في العربية، ويوافق حمد الجاسر فورستر في رأيه بأن الفرضة التي وقف عندها الجيش الروماني هي ميناء ينبع. علي، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، بغداد، جامعة بغداد، د. ت، ج2، ص47-48؛ الجاسر، حمد، بلاد ينبع لمحات تاريخية جغرافية وانطباعات خاصة، الرياض، دار اليمامة، د. ت، ص47.

(2) ميناء الجار: فرضة مشهورة كانت مرسى للسفن القادمة من مصر والحبشة واليمن والصين والهند، ولقد سمي البحر الأحمر في العصور القديمة ببحر الجار نسبة إليها، وظلت تحتفظ بمكانتها الملاحية والتجارية، وأصبحت بعد ذلك محطة من محطات قوافل الحج المهمة في فترة التاريخ الإسلامي. وهو يقع جنوب ميناء ينبع، ويبعد عنه 35 كيلو مترا تقريباً، وأصبح يطلق عليها فيما بعد ميناء البريكة. للمزيد انظر الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، بيروت، دار صادر، 1997م، ج2، ص92-93؛ السلمي، عرام بن الأصبغ، أسماء جبال تهامة وسكانها، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مطبعة أمين عبد الرحمن، 1373هـ، ص9؛ الخطيب، عبد الكريم محمود، ميناء الجار حتى نهاية القرن السادس الهجري، ط2، ينبع، الغرفة التجارية الصناعية، 2012م، ص7، 11.

(3) الجزيري، عبد القادر محمد عبد القادر إبراهيم الأنصاري، الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة، ط2، الرياض، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، 2008م، ج1، ص525، 528؛ المكي، عبد الله محمد الغازي، إفادة الأنام بذكر أخبار بلد الله الحرام، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكة المكرمة، مكتبة الأسدي للنشر والتوزيع، 2009م، ج3، ص75- 76؛ أكبر، إلهام سراج، بلاد ينبع دراسة تاريخية حضارية 362-932هـ/973-1517م، (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، 1419هـ/1999م، ص57، 115-118.

(4) الجاسر، المرجع السابق، ص49.

(5) المقريزي، تقي الدين أبي العباس (ت854هـ)، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997م، ج1، ص190.

(6) المصدر السابق، ج1، ص 337.

(7) المصدر السابق، ج2، ص342.

(8) الجزيري، مصدر سابق، ج1، ص588.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(9) لرويثي، محمد أحمد، التطور المكاني والتاريخي لموانئ شبة الجزيرة العربية راسة تاريخية جغرافية تحليلية، المدينة المنورة، مطابع الطوجي، 1994م، ص91-92.

(10) العمايره، خالد محمد، موانئ البحر الاحمر وأثرها في تجارة دولة المماليك، الرياض، دارة لملك عبد العزيز، 1428هـ، ص52- 53.

(11) النهروالي، قطب الدين، الإعلام بإعلام بلد الله الحرام، القاهرة، مطابع المدرسة المحروسة، 1857م، ص336، 389.

(12) الرويثي، مرجع سابق، ص95- 96.

(13) بوركهارت، جون لويس، رحلات في شبة الجزيرة العربية. ترجمة: عبد العزيز صالح الهلابي، عبد الرحمن عبد الله الشيخ، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1992م، ص30.

(14) عبدا لرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن، الدولة السعودية الأولى 1158-1233هـ/1745- 1818م، ط6، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، 1999م، ج1، ص80.

(15) دحلان، أحمد زيني، خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام من زمن النبي صلى الله عليه وسلم حتى زماننا هذا بالتمام، ط1، مصر، المطبعة الخيرية، 1305هـ، ص291- 292.

(16) عبد الرحيم، الدولة السعودية الأولى، ج1، ص 305.

(17) دحلان، مصدر سابق، ص295.

(18) عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن، محمد علي وشبة الجزيرة العربية 1234-1256هـ/1819-1840م. ط2، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، 1986م، ج2، ص127.

(19) وليم أوكسنولد، الدين والمجتمع والدولة في جزيرة العرب تحت الحكم العثماني 1840-1908م، ترجمة: عبد الرحمن سعد العرابي، جدة، مركز النشر العلمي، 2010م، ص211-212.

(20) كلمة الجمرك أو الجمارك مشتقة من الكلمة اللاتينيَّة Commercium وهي بمعنى التّجارة والمبادلة والجمارك في الدولة العثمانيَّة تنقسم إلى: جمارك داخليَّة تصدر وتستورد البضائع من المناطق الداخليَّة للدولة، ويمكن أن نصنف ميناء ينبع ضمن هذا الصنف، أما الجمارك الخارجيَّة فهي التي تستقبل السفن والبضائع من خارج حدود الدولة مثل ميناء جدة الذي تصله السفن الأجنبيَّة.
Zeki Çevik, OSMANLI İMPARATORLUĞU NDA GÜMRÜK, (Istanbul: SDÜ Fen-Edebiyat Fakültesi, Sosal Bilimler Dergisi, 2004, sayi: 10), 9

(21) الجوربجي: يطلق هذا اللفظ على ضباط الإنكشارية (اليكيجيري) وهي عبارة عن رتبة عسكرية. نجم، زين العابدين شمس الدين، معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2006م، ص191.

(22) وجاق النوبجتيَّة: هي عبارة عن فرق عسكريَّة تعمل في الحراسة الليليَّة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

W.Redhouse, Sir James. Aturkish and English lexicon. Beirut, librarie du liban, 1996, 2109.

(23) أورد عبد الرحمن الأنصاري العديد من الذين تولوا الوظائف في ميناء ينبع خلال القرن الثامن عشر الميلادي، وذكر أصولهم ومناصبهم السابقة والثروة التي يتم جمعها من خلال استلام أمانة الجمرك التزامًا، ومن الوظائف التي ذكرها الأنصاري: أمين الجمرك، وأمين الاحتساب، وكاتب الشريف بالبندر، والوصف لهذه الوظائف كان بسيطًا للغاية، مما يظهر أن الجهاز الإداري في الميناء كان أيضًا بسيطًا. انظر الأنصاري، عبد الرحمن عبد الكريم،تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب، تحقيق: محمد العروسي المطوي، تونس، المكتبة العتيقة، 1970م، 124، 377، 383، 397، 401، 414، 421.

(24) نظام الالتزام: هو تقديم مصادر الدخل الحكومي للمتعهدين مقابل مبالغ مالية مقطوعة، بحيث يدفعها الملتزم مقدما للدولة. صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000م، ص35.

(25) فهيم، محمد علي، المغاربة في المدينة المنورة إبان القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي، ط1، القاهرة، دار القاهرة، 2006م، ص119-120.

(26) بوركهارت، رحلات في شبة الجزيرة العربية، ص 206؛ ديدييه، شارل، رحلة إلى الحجاز في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي 1854م، ترجمة: محمد خير البقاعي، الرياض، دار الفيصل الثقافية، 2001م، ص230.

(27) النابلسي، عبد الغني إسماعيل، الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز، تقديم: أحمد عبد المجيد هريدي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م، ص318.

(28) دحلان، مصدر سابق، ص 284.

(29) هذه الرسالة عبارة عن وثيقة عثمانيَّة منشورة تحت تصنيف HAT.94/3830 في المطوع، عبد الله، إدارة مكة في عهد الدولة السعودية الأولى، الرياض، المؤلف، 2009م، ص46؛ وتوجد نسخة منها في دارة الملك عبد العزيز تحت رقم 2/2-16 تركي-مجموعة شريف مكة-1220هـ منشورة في أحمد مرسي، "شريف مكة بين قوتين"، مجلة الدارة، السنة الأولى، العدد الثاني، (ربيع أول1395هـ): ص156-157-158-159.

(30) المطوع، عبد الله، إدارة مكة في عهد الدولة السعودية الأولى، ط1، الرياض، المؤلف، 2009م، ص110.

(31) دحلان، مصدر سابق، ص292.

(32) الأرشيف العثماني، تصنيف: HAT.343/19591-B، في تاريخ19 شوال1226هـ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(33) دار الوثائق القوميَّة، القاهرة، محفظة (2) بحرًا برًّا، رقم الوثيقة (54)، وثيقة منشورة عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن، وثائق تاريخ شبة الجزيرة العربية في العصر الحديث، القاهرة، دار الكتاب الجامعي،1421هـ/2001م. ج1، ص407.

(34) الأرشيف العثماني، تصنيف: HAT.1351/52788، في عام1226هـ.

(35) المصدر السابق، تصنيف: HAT.341/19537، في تاريخ 17صفر 1232هـ.

(36) بوركهارت، رحلات في شبه الجزيرة، ص387.

(37) البطريق، عبد الحميد، أشراف الحجاز في الوثائق المصرية، من الأبحاث المقدمة للندوة العالمية الأولى لدراسات تاريخ الجزيرة العربية الكتاب الأول مصادر تاريخ الجزيرة العربية، إشراف: عبد الرحمن الطيب الأنصاري، ج2. الرياض، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، 1397هـ/1977م، ص231.

(38) المرجع سابق، ص232.

(39) الأرشيف العثماني، تصنيف: /19690-DHAT.345 في تاريخ1231هـ/1815م.

(40) دار الوثائق القوميَّة، القاهرة، معيَّة سنيَّة دفتر (5)، وثيقة (274)، في تاريخ24/ شوال1235هـ.

(41) المصدر السابق، دفتر(5) معيَّة تركي، رقم الوثيقة (348)، 18 ذي القعدة 1250هـ/18مارس 1835م.وثيقة منشورة في عبد الرحيم، من وثائق تاريخ شبه الجزيرة، ج4، ص143.

(42) قطب، محمد مبروك، الإدارة الماليَّة في عهد محمد علي 1805–1848م، ط1، القاهرة، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب، 2009م، ص128–129.

(43) دارالوثائق القوميَّة، القاهرة، دفتر رقم (10)، رقم الوثيقة (84)، غرة ربيع الآخر 1237هـ/، 26ديسمبر 1821م. وثيقة منشورة في عبد الرحيم، من وثائق تاريخ شبه الجزيرة، ج3، ص193.

(44) دارة الملك عبد العزيز، الرياض، مجموعة الوثائق العثمانية، رقم السجل (21310)، رقم الوثيقة (210)، جهة الاقتناء: دار الوثائق القومية بالقاهرة، العنوان: محافظ ينبع يفيد عن ابحاره من السويس إلى ينبع، في تاريخ1255/11/2م.

(45) المصدر السابق، رقم السجل(29714)، رقم الوثيقة(338)، في تاريخ 1253/3/13هـ؛ دار الوثائق القوميَّة، القاهرة، محفظة عابدين(264)، رقم الوثيقة (183حمراء و20أصليَّة)، بتاريخ 8جمادى الأولى1254هـ وتوجد منها نسخة في مكتبة الملك فهد؛ المصدر السابق، محفظة رقم(264)عابدين، رقم الوثيقة(193حمراء)، بتاريخ21جمادى الآخرة 1254هـ وتوجد منها نسخة في مكتبة الملك فهد؛ المصدر السابق، محفظة عابدين(264)، رقم الوثيقة (283حمراء)، بتاريخ29جمادى الآخرة 1254هـ وتوجد نسخة منها في مكتبة الملك فهد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(46) عبد الرحيم، محمد علي وشبة الجزيرة العربية، ج2، ص81-82؛ التَّرك، صالح،حكم محمد علي في الحجاز (1234-1256هـ/1819-1840م)، (رسالة ماجستير)، جامعة آل البيت، كلية الآداب والعلوم، قسم التاريخ، 2007م، ص49.

(47) دار الوثائق القوميَّة، القاهرة، محفظة رقم (262) عابدين، رقم الوثيقة (187) حمراء، في تاريخ 20 شوال1253هـ/17يناير1837م. وثيقة منشورة في عبد الرحيم، من وثائق تاريخ شبه الجزيرة، ج3، ص505.

(48) دار الوثائق القوميَّة، القاهرة، محفظة (1) ذوات، صاحب العزة محافظ ينبع، 23 ذو الحجة 1250هـ.

(49) بلسود، سميرة، ميناء ينبع ورابغ فيما بين عامي1256-1373هـ/1840-1954م، (رسالة دكتوراه)، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم التاريخ، 1430هـ/2009م، ص149.

(50) دار الوثائق القوميَّة، القاهرة، دفتر معيَّة تركي (5)، وثيقة (776)، بتاريخ 29 ذي الحجة 1236هـ/27سبتمبر1821م نقلا عن عبد الرحيم عبد الرحمن، محمد علي وشبه الجزيرة العربيَّة، ج2،ص90.

(51) عبد الرحيم، محمد علي وشبه الجزيرة العربيَّة،ج2، ص96.

(52) دارة الملك عبد العزيز، الرياض، مجموعة الوثائق العثمانية، رقم السجل(21577)، رقم الوثيقة (217)، جهة الاقتناء: دار الوثائق القومية بالقاهرة، العنوان: محافظ ينبع يستفسر من الباشمعون بشأن الشخص الذي سيتولى مصلحة جمرك ينبع، في تاريخ 15 ذي الحجة 1255هـ.

(53) المصدر السابق، مجموعة الوثائق العثمانية، رقم السجل(21296)، رقم الوثيقة (207)، جهة الاقتناء: دار الوثائق القومية بالقاهرة، العنوان: محافظ ينبع يعرض على باشمعاون الخديوي ضرورة إرسال كاتب، في تاريخ1255/11/15هـ.

(54) بلسود، مرجع سابق، ص150.

(55) باشمعاون الخديوي: لفظ مركب فـ باش يعني رئيس، أما الخديوي فهو الوزير والمقصود به محمد علي فقد كان يستخدمه في دواوين حكومته دون أخذ موافقة السلطان العثماني، فاللقب لم يسمح باستعماله إلا في فترة حكم إسماعيل باشا عام1867م. أما معناه فهو يعني معاون محمد علي. نجم، مرجع سابق، ص109، 217.

(56) دارة الملك عبد العزيز، الرياض، مجموعة الوثائق العثمانية، رقم السجل (21618)، رقم الوثيقة (228)، جهة الاقتناء: دار الوثائق القومية بالقاهرة، العنوان: محافظ ينبع يفيد بعدم وصول الكاتب المعين إليه، في تاريخ 1255/12/19هـ.

(57) السيد، صالح عبد اللطيف، ملامح من تاريخ ينبع، ط1، ينبع، مطبعة الهيئة الملكية، 1425هـ، ج2، ص250.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(58) سليمان، عبد الحميد حامد، تاريخ الموانئ المصريَّة في العصر العثماني، القاهرة، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب، 1995م، ص150.

(59) **الجاويش:** لفظ تركي لرتبة عسكريَّة صغيرة وهو رئيس العشرة ويقابلها حاليًا رتبة رقيب، وتكتب أحيانا في المعاجم بلفظ "جاوش" ومهمة الجاويش الرئيسيَّة تفحص ومراقبة الأمور الأمنية في المكان الذي يعين فيه. نجم، مرجع سابق، ص174؛ Redhouse, lbid, 711.

(60) ذكر الدكتور سعد الحلواني لفظ "قواص" في كتابه "تجارة الحجاز" وتعتقد الباحثة أن عمله ينحصر في المراقبة ثم تبليغ الجاويش عن عمليات التَّهريب التي يشاهدها؛ لأن الاشتباك والقبض على المهربين كانت من مهام رجال الجاويش وهذا الاعتقاد يتفق مع رأي الدكتور الحلواني في أن الهدف من تعيين القواص في ميناء ينبع هو مساعدة الجاويش.دار الوثائق القوميَّة، القاهرة، ديوان خديوي تركي دفتر(797)، وثيقة (196)، 13رمضان 1249هـ. نقلا عن الحلواني، سعد بدير، تجارة الحجاز، القاهرة، دار غريب، 1993م، ص103.

(61) الأرشيف العثماني، تصنيف: ML.VRD,1295، صفر 1262هـ، ص 7. وسوف تتم الإشارة إلى هذا الدفتر في الصفحات التَّالية من البحث بـ: "دفتر المالية–الواردات شهر صفر".

(62) لفظ أمير البحر يطلق في الدولة العثمانيَّة على قائد الأسطول. نجم، مرجع سابق، ص79.

(63) بوركهارت، رحلات في شبه الجزيرة، ص33.

(64) دار الوثائق القوميَّة، القاهرة، محفظة (105) أبحاث، دفتر (2067) مدارس، وثيقة (725)، من المدارس إلى الكتخدا، 11 ذو القعدة 1256هـ.

(65) المصدر السابق، محفظة (6) عابدين ملخصات دفاتر، من الجناب العالي إلى محافظ ينبع البحر، 20 رمضان 1257هـ.

(66) المصدر السابق، محفظة (7) معيَّة تركي، رقم الوثيقة (108)، في تاريخ 21 ربيع الأول 1236هـ/27ديسمبر1820م. وثيقة منشورة في عبد الرحيم، من وثائق تاريخ شبه الجزيرة، ج3، ص93.

(67) دار الوثائق القوميَّة، القاهرة، دفتر رقم(763) خديوي تركي، رقم الوثيقة(295)، ص145، تاريخ 8ذي الحجة 1245هـ/31مايو1830م. وثيقة منشورة في عبد الرحيم، من وثائق تاريخ شبه الجزيرة، ج3، ص355.

(68) Burton, Richard ،F. Personal narrative of a pilgrimage to al-madinah and meccah. Vol.1, New York: Dover, 1964-1893, 226.

(69) رفعت باشا، إبراهيم، مرآة الحرمين، ط1، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، 2006م، ج2، ص13.

(70) السباعي، أحمد، تاريخ مكة، ط8، مكة المكرمة، مطابع الصفا، 1420هـ، ج2، ص563؛ الجاسم،نجاة عبد القادر، "العثمانيون والحجاز في القرن التَّاسع عشر"، الذكرى والتَّاريخ: أبحاث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تاريخيَّة مهداة من أعضاء هيئة التَّدريس بقسم التَّاريخ إلى جامعة الكويت بمناسبة عيدها العاشر، إشراف: شاكر مصطفى، الكويت، جامعة الكويت، 1978م، ص501.

(71) أشار دفتر مالية–الواردات شهر شوال 1262هـ بأن حاصلات الاحتساب تمت كتابتها "بموجب قائمة أحمد النعيمي أمين الاحتساب وختم عمر آغا مأمور قبض مال الاحتساب"، بينما ذكر في دفتر جمرك شهر ربيع الآخر 1278هـ/أكتور1861م عبارات تشير إلى جباية رسوم الجمرك عن طريق نظام الأمانة والالتزام. انظر الأرشيف العثماني، تصنيف: ML.VRD, 1404, شوال1262هـ، ص4. سوف يتم الإشارة لهذا الدفتر في الصفحات التَّالية من البحث بالاختصار: "دفتر المالية–الواردات شهر شوال"؛ وانظر القريني، محمد موسى، "النشاط الاقتصادي لينبع في ضوء دفتر ماليَّة واردات (ML.VRD) دفتر جمرك ينبع لشهر ربيع الآخر 1278هـ/ أكتوبر1861م المحفوظ في الأرشيف العثماني"، مداولات اللقاء العلمي السنوي الثاني عشر لجمعيَّة التَّاريخ والآثار بدول مجلس التَّعاون لدول الخليج العربيَّة، الرياض، الهيئة العامة للسياحة والآثار، 1432هـ/2011م، ص315.

(72) ذكر الجزيري أن كلمة زالة تطلق على المكوس أو الضرائب أو الرسوم التي تفرض على السفن المارة من الميناء، أو التي تحمل البضائع وتفرغها داخله. قدرها بثمانية أنصاف سليمانيَّة، والسليماني عملة سكت في القرن السادس عشر، وتحديدًا في عهد السلطان سليمان القانوني، ويطلق عليها أيضًا السلطاني الذهبي ويبدو أن هذه العملة لم تكن متداولة في فترة البحث؛ لأن الجزيري زار الحجاز في القرن العاشر الهجري، والنقد العثماني مر بعدة تغييرات خلال القرن الحادي عشر والثاني عشر. الجزيري، ج2، ص1417؛ باموك، شوكت، التَّاريخ المالي للدولة العثمانيَّة، ط1، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، بيروت: دار المدار الإسلامي، 2005م، ص124، 190، 191، 192، 193، 194.

(73) أوزتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ط1، ترجمة: عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح: محمود الأنصاري، إستانبول، مؤسسة فيصل للتمويل، 1988م، ج2،ص826.

(74) شريف باشا: اسمه محمد شريف باشا تولى عدة مناصب في الدولة، كان أبرزها كتخدا الصدر العالي ووزير البارودخانة ثم أمين الدفتر ثم دفتر دار الركاب الهمايوني ثم أمين التِّرسانة وفي 1216هـ/1801م دفتر دار مصر وأخيرًا واليًا على جدة عام 1217هـ/1802م وضمت إليه الحبشة بمرتبة وزير. دعدع، سحر، ولاة الحجاز في العصر العثماني في الفترة (933–1287هـ/1517–1870م)، (رسالة دكتوراه)، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم التاريخ، 2012م ، ص194–195.

(75) دارة الملك عبد العزيز، الرياض، مجموعة الوثائق العثمانية، التَّرقيم 498/2/1، رقم الوثيقة (3825)، العنوان: الأوضاع في ميناء جدة، في تاريخ 25 رجب1218هـ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(76) المصدر السابق، مجموعة الوثائق العثمانية، التَّرقيم 2/2م-2، رقم الوثيقة(4708)، العنوان: محافظ المدينة المنورة يطلب معونة مالية من السلطان لأن عائدات جمرك جدة تعود للشريف، في تاريخ 5/ شعبان1221هـ.

(77) دحلان، مصدر سابق، ص291-292؛ الجبرتي، عبد الرحمن، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، بيروت، دار الجيل، د.ت، ج3، ص116.

(78) ابن بشر، عثمان بن عبد الله، عنوان المجد في تاريخ نجد، ط2، تحقيق: محمد الشثري، الرياض، دار الحبيب، 2008م، ج1، ص307.

(79) باديا، دومنجو، رحالة إسباني في الجزيرة العربية رحلة دومنجو باديا (على باي العباسي) إلى مكة المكرمة، ط1، ترجمة: صالح السنيدي، الرياض، دارة الملك عبد العزيز، 2008م،ص339.

(80) بوركهارت، رحلات في شبه الجزيرة، ص55.

(81) الأرشيف العثماني، تصنيف: HAT.344/19635، 11 محرم 1223هـ.

(82) باديا، مصدر سابق، ص268.

(83) بشاوري، سامية محمد، إمارة الشريف غالب بن مساعد في مكة 1202-1228هـ/1787-1812م، (رسالة ماجستير)، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم التاريخ، الرياض، 1984م، ص87.

(84) ديديَّة، مصدر سابق، ص230.

(85) ذكر إيلز إروين Eyles Irwin موفد شركة الهند الشرقيَّة في عام 1777م إلى الحجاز أن شريف مكة كان يفرض رسوما على السفن التي تدخل الميناء، سواءً أنزلت حمولتها داخله أم لم تنزلها، والشريف المقصود هو الشريف سرور بن مساعد، ونعتقد أن هذه الرسوم قد استمرت في فترة إمارة الشريف غالب.

Irwin, Eyes. A Series of adventures in the course of A voyage up the red-sea, on the coasts of Arabia and Egypt. VOL.2, London: J.Dodsley, 1780, 63.

(86) بارة: هي أصغر وحده نقديَّة من العملات المتداولة في فترة البحث وتزن من 9 إلى 12 حبة من الفضة وقد يطلق عليها في بعض الأحيان نصف فضة أو نصفا فقط. نجم، مرجع السابق، ص 106-107.

(87) وردت في الوثيقة بهذا الاسم "ينبع البر" وهي تعني ينبع النخل.

(88) المسلي: يطلق هذا الاسم في الحجاز على السمن.

(89) ورد في الوثيقة "حنطة التَّجار" ويبدو أن المقصود بها الحنطة التي تباع باسم التّجار تمييزا لها عن تلك التي تكون ضمن الجرايات والصدقات القادمة باسم السلطان العثماني.

(90) دار الوثائق القوميَّة، القاهرة، محفظة(95) أبحاث، دفتر(5) معيَّة تركي، في تاريخ 24شوال 1235هـ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(91) بوركهارت، جوهان لودفيج، مواد في تاريخ الوهابيين، ط2، ترجمة: عبد الله الصالح العثيمين، الرياض، العبيكان، 2003م، ص152.

(92) قطب، مرجع سابق، ص89.

(93) روبرت تربون، تقرير إلى الحكومة البريطانيَّة في تاريخ 12يناير 1838م، تقرير منشور في شكري، محمد فؤاد، بناء دولة مصر محمد علي، القاهرة، دار الكتب الوثائقية القومية، 2009م، ج2، ص507.

(94) دار الوثائق القوميَّة، القاهرة، محفظة (18)، تراجم معيَّة سنيَّة تركي، 28 شعبان 1238هـ.

(95) النول: تعني أجرة شحن البضائع المحملة على السفينة وكذلك ما يدفعه المسافر أجر لنقله من ميناء إلى ميناء آخر. نجم، مرجع سابق، ص531.

(96) دار الوثائق القوميَّة، القاهرة، محفظة (1)، بحرّا برًا رقم وحدة الحفظ(78)، 24 صفر1233هـ/ 3 يناير1818م.

(97) احتوت الدفاتر على مجموع إيرادات جمرك ينبع خلال عدة سنوات، إذ حددت الفترة التي دونت فيها ثم ألحقت إيرادات بقيَّة العام مع إيرادات العام الذي يليه وسميت بالمتأخرات، قامت الباحثة بتنظيمها عن طريق جمع العوائد مع المتأخرات بحيث يتضح قيمة إيراد العام بشكل كامل، وهذا بحسب ما توفر من مادة علميَّة.

(98) دار الوثائق القوميَّة، القاهرة، ديوان الماليَّة إيرادات ومصروفات الحكومة المصريَّة، سجل رقم(1629)، ص1-14، لسنة 1239هـ؛ المصدر السابق، ديوان الماليَّة، إيرادات ومصروفات الحكومة المصريَّة، سجل رقم(1630)، ص25، لسنة 1240هـ؛ المصدر السابق، ديوان الماليَّة إيرادات ومصروفات الحكومة المصريَّة، سجل رقم (1635)، لسنة 1245هـ.

(99) المصدر السابق، الروزنامة: ديوان الماليَّة، إيرادات ومصروفات الحكومة المصريَّة، سجل رقم(1625)؛ المصدر السابق، الروزنامة: ديوان الماليَّة، إيرادات ومصروفات الحكومة المصريَّة، سجل رقم (1626)؛ المصدر السابق، الروزنامة: ديوان الماليَّة، إيرادات ومصروفات الحكومة المصريَّة، سجل رقم (1627)؛ المصدر السابق، الروزنامة: ديوان الماليَّة، إيرادات ومصروفات الحكومة المصريَّة، سجل رقم (1628)؛ المصدر السابق، الروزنامة: ديوان الماليَّة، إيرادات ومصروفات الحكومة المصريَّة، سجل رقم(1629)؛ المصدر السابق، الروزنامة: ديوان الماليَّة، إيرادات ومصروفات الحكومة المصريَّة، سجل رقم (1630)؛ المصدر السابق، الروزنامة: ديوان الماليَّة، إيرادات ومصروفات الحكومة المصريَّة، سجل رقم (1631)؛ المصدر السابق، ديوان الماليَّة، إيرادات ومصروفات الحكومة المصريَّة، سجل رقم (1635).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(100) كيسة: وتعني حافظة النقود وهي تساوي 500 قرش عثماني وبها ما يعادل 20 الف بارة. نجم، مرجع سابق، ص456.

(101) دار الوثائق القوميَّة، القاهرة، دفتر رقم (766) ديوان خديوي تركي، رقم الوثيقة (310) ورقة132، 13 شوال 1245هـ/ 7 أبريل 1830م. وثيقة منشورة في عبد الرحيم، من وثائق تاريخ شبه الجزيرة، ج3،ص353.

(102) المصدر السابق، محفظة (97) أبحاث، دفتر(806) ديوان خديوي تركي، وثيقة(92)، تاريخ 19رجب 1250هـ.

(103) المصدر السابق، محفظة (5) مجلس ملكيَّة، بتاريخ 22جمادى الأولى 1252هـ.

(104) المصدر السابق، ديوان الماليَّة: إيرادات ومصروفات الحكومة المصريَّة، سجل رقم (1629)، ص1-14، لعام 1239هـ.

(105) المصدر السابق، ديوان الماليَّة: إيرادات ومصروفات الحكومة المصريَّة، سجل رقم (1626)، من غرة محرم 1236هـ إلى ذي القعدة 1236هـ.

(106) المعبدي، مبارك محمد، النشاط التجاري لميناء جدة خلال الحكم العثماني الثاني 1256-1335هـ/1840-1916م، ط1، جدة، النادي الأدبي الثقافي بجدة، 1993م، ص151.

(107) دار الوثائق القوميَّة، القاهرة، محفظة رقم(264) عابدين، رقم الوثيقة(6) حمراء، 2محرم1254هـ/28مارس1838م.

(108) المصدر السابق، محافظ الأبحاث، محفظة(98)، دفتر(739)، ديوان خديوي تركي، وثيقة(72)، في عام1244هـ/1828م.

(109) المصدر السابق، محفظة (42)، دفتر(39) معيَّة تركي، وثيقة (295)، من الجناب العالي إلى أمناء جمرك ينبع والسويس وجدة، في 15 شوال 1244هـ.

(110) رسوم الرفتيَّة: هي الرسوم التي تفرض على المحاصيل أو البضائع التي تخرج من الجمرك أو ترد إليه.

Mehmet zeki pakalin, Osmanli tarih deyimleri ve terimleri sözlüğü (Istanbul: milli eğitim basimevi, 1983), 2, 22.

(111) دفتر مالية-الواردات شهر صفر، مصدر سابق، ص2.

(112) السواعي: المقصود بالسواعي السفن، أما حاصلات السواعي فهي ما يؤخذ من رسوم على هذه السفن.

(113) العشور: رسوم تؤخذ على البضائع والمحاصيل الزراعيَّة.

pakalin, Ibid, 1, 96.

(114) بوركهارت، رحلات في شبه الجزيرة، ص33.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(115) دفتر المالية–الواردات شهر صفر، مصدر سابق، ص7–8.

(116) الحاصلات التَّخريجيَّة: هي رسوم تؤخذ على الدواب التي تنقل البضائع من الميناء.

Pakalin, Ibid, 3, 376.

(117) دفتر المالية–الواردات شهر شوال، مصدر سابق، ص4.

(118) محصول الحسبة أو الاحتساب: هذا النوع من الرسوم شمل أيضًا الباعة الذين يعرضون بضاعتهم بالقرب من الميناء ولم يقتصر على أصحاب الدكاكين فقط.

Redhouse, lbid, 36.

وانظر القريني، مرجع سابق، ص314.

(119) سوق الحشائش ورد في الدفتر المالي بلفظ " الحشيش" ويبدو أنه من محالِّ بيع الأعلاف.

(120) دفتر مالية–الواردات شهر صفر، مصدر سابق، ص7.

(121) Cevik, lbid, 10

(122) الجزيري، مصدر السابق، ج2،ص1417.

(123) بشاوري، مرجع السابق، ص93.

(124) دحلان، مصدر السابق، ص266.

(125) ابن بشر، مصدر السابق، ج1، ص246.

(126) دار الوثائق القوميَّة، القاهرة، ديوان الماليَّة، إيرادات ومصروفات الحكومة المصريَّة، سجل رقم(1624)، ص12، من 1صفر 1234هـ إلى 4ذو القعدة 1234هـ.

(127) المصدر السابق، ديوان الماليَّة، إيرادات ومصروفات الحكومة المصريَّة، سجل رقم (1628)، ص10، عام 1238هـ.

(128) المصدر السابق، دفتر(31) معيَّة تركي، وثيقة (107)، 15شعبان1243هـ.

(129) المصدر السابق، ديوان الماليَّة، إيرادات ومصروفات الحكومة المصريَّة، سجل رقم(1635)، عام 1245هـ.

(130) دار الوثائق القوميَّة، القاهرة، ديوان الماليَّة، إيرادات ومصروفات الحكومة المصريَّة، سجل رقم(1630)، ص25، عام1240هـ.

(131) الجبرتي، مصدر سابق، ج3، ص583.

(132) دار الوثائق القوميَّة، القاهرة، محفظة رقم(264) عابدين، رقم الوثيقة(6) حمراء، 2محرم 1254هـ/28مارس1838م.

(133) المصدر السابق، محفظة(264) عابدين، كشف مرفق بالوثيقة رقم (6) حمراء، 2محرم 1254هـ/28–مارس1838م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(134) المصدر السابق، محفظة(264) عابدين، رقم الوثيقة(64) حمراء، (20) أصليَّة، بتاريخ شعبان1254هـ، يوجد نسخة منها في مكتبة الملك فهد الوطنيَّة في الرياض.

(135) دارة الملك عبد العزيز، الرياض، مجموعة الوثائق العثمانية، رقم السجل (19247)، رقم الوثيقة(21)، جهة الإقتناء: دار الوثائق القومية بالقاهرة، العنوان: صرف مستحقات العربان الجمّالة القائمين بنقل الذخائر من ينبع إلى المدينة المنورة، 22محرم 1254هـ.

(136) دار الوثائق القوميَّة، القاهرة، محفظة (264) عابدين، رقم الوثيقة (173) حمراء، 21 صفر 1254هـ/16مايو1838م وثيقة منشورة في عبد الرحيم، وثائق تاريخ شبه الجزيرة، ج4، ص259؛ دارة الملك عبد العزيز، الرياض، مجموعة الوثائق العثمانية، رقم السجل (29794)، رقم الوثيقة(360)، جهة الإقتناء: دار الوثائق القومية بالقاهرة، العنوان: من محافظ ينبع إلى والي الحجاز، 1245/9/29هـ.

(137) باتريك كامبل، تقرير إلى اللورد بالمرستون وزير خارجيَّة بريطانيا بتاريخ 6يوليه1840م، تقرير منشور في شكري، مرجع سابق، ج2، ص866.

(138) دار الوثائق القوميَّة، القاهرة، محفظة (269) عابدين، رقم الوثيقة (260) أصليَّة، (62) حمراء، شعبان1256هـ/26أكتوبر 1840م. وثيقة منشورة في عبد الرحيم، من وثائق شبه الجزيرة، ج3، ص803.

قائمة المصادر:

أولاً: الوثائق

- الغير منشورة: وثائق دار الوثائق القومية بالقاهرة، وثائق الأرشيف العثماني في إستانبول، وثائق دارة الملك عبد العزيز في الرياض، وثائق مكتبة الملك فهد الوطنية في الرياض.
- وثائق منشورة:عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن، وثائق تاريخ شبة الجزيرة العربية في العصر الحديث، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، 1421هـ/2001م. ج1، ج2، ج3، ج4.

ثانياً: الكتب

- ابن بشر، عثمان بن عبد الله، عنوان المجد في تاريخ نجد، ط2، تحقيق: محمد الشثري، ج1، الرياض، دار الحبيب، 2008م.
- الأنصاري، عبد الرحمن عبد الكريم، تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب، تحقيق: محمد العروسي المطوي، تونس، المكتبة العتيقة، 1970م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- باديا، دومنجو، رحالة إسباني في الجزيرة العربية رحلة دومنجو باديا (على باي العباسي) إلى مكة المكرمة، ط1، ترجمة: صالح السنيدي، الرياض، دارة الملك عبد العزيز، 2008م.
- بوركهارت، جون لويس. رحلات في شبة الجزيرة العربية. ترجمة: عبد العزيز صالح الهلابي، عبد الرحمن عبد الله الشيخ، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1992م.
- بوركهارت، جوهان لودفيج، مواد في تاريخ الوهابيين، ط2، ترجمة: عبد الله الصالح العثيمين، الرياض، العبيكان، 2003م.
- الجبرتي، عبد الرحمن، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، بيروت، دار الجيل، د.ت، ج3.
- الجزيري، عبد القادر محمد عبد القادر إبراهيم الأنصاري، الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة، ط2. الرياض، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، 2008م، ج1، ج2.
- الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، بيروت، دار صادر، 1977م، ج2.
- رفعت باشا، إبراهيم، مرآة الحرمين، ط1، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، 2006م، ج2.
- دحلان، أحمد زيني، خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام من زمن النبي صلى الله عليه وسلم حتى زماننا هذا بالتمام، ط1، مصر، المطبعة الخيرية، 1305هـ.
- –ديديه، شارل، رحلة إلى الحجاز في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي 1854م، ترجمة: محمد خير البقاعي، الرياض، دار الفيصل الثقافية، 2001م.
- السلمي، عرام بن الأصبغ، أسماء جبال تهامة وسكانها، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مطبعة أمين عبد الرحمن، 1373هـ.
- المقريزي، تقي الدين أبي العباس (ت854هـ)، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997م،ج1، ج2.
- المكي، عبد الله محمد الغازي، إفادة الأنام بذكر أخبار بلد الله الحرام، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكة المكرمة، مكتبة الأسدي للنشر والتوزيع، 2009م، ج3.
- النابلسي، عبد الغني إسماعيل، الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز، تقديم: أحمد عبد المجيد هريدي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- النهروالي، قطب الدين، الإعلام بإعلام بلد الله الحرام، القاهرة، مطابع المدرسة المحروسة، 1857م.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب:

- أوزتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح: محمود الأنصاري، ج2، إستانبول، مؤسسة فيصل للتمويل، 1988م.
- باموك، شوكت، التَّاريخ المالي للدولة العثمانيَّة، ط1، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، بيروت، دار المدار الإسلامي، 2005م.
- الجاسر، حمد، بلاد ينبع لمحات تاريخية جغرافية وانطباعات خاصة، الرياض، دار اليمامة، د.ت.
- الجاسم، نجاة عبد القادر، "العثمانيون والحجاز في القرن التَّاسع عشر"، الذكرى والتَّاريخ: أبحاث تاريخيَّة مهداة من أعضاء هيئة التَّدريس بقسم التَّاريخ إلى جامعة الكويت بمناسبة عيدها العاشر، إشراف: شاكر مصطفى، الكويت، جامعة الكويت، 1978م.
- الحلواني، سعد بدير، تجارة الحجاز، القاهرة، دار غريب، 1993م.
- الخطيب، عبد الكريم محمود، ميناء الجار حتى نهاية القرن السادس الهجري، ط2، ينبع، الغرفة التجارية الصناعية، 2012م.
- الرويثي، محمد أحمد، التطور المكاني والتاريخي لموانئ شبة الجزيرة العربية دراسة تاريخية جغرافية تحليلية، المدينة المنورة، مطابع الطوجي، 1994م.
- السباعي، أحمد، تاريخ مكة، ط8، مكة المكرمة، مطابع الصفا، 1420هـ.
- سليمان، عبد الحميد حامد، تاريخ الموانئ المصريَّة في العصر العثماني، القاهرة، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب، 1995م.
- السيد، صالح عبد اللطيف، ملامح من تاريخ ينبع، ط1، ينبع، مطبعة الهيئة الملكية، 1425هـ، ج2.
- شكري، محمد فؤاد، بناء دولة مصر محمد علي، ط1، القاهرة، دار الكتب الوثائقية القومية، 2009م، ج2.
- صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن، محمد علي وشبة الجزيرة العربية 1234-1256هـ/1819-1840م. ط2، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، 1986م، ج2.
- عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن، الدولة السعودية الأولى 1158-1233هـ/1745-1818م، ط6، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، 1999م، ج1.
- علي، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، بغداد، جامعة بغداد، د.ت، ج2.
- العمايره، خالد محمد، موانئ البحر الأحمر وأثرها في تجارة دولة المماليك، الرياض، دارة الملك عبد العزيز، 1428هـ.
- فهيم، محمد علي، المغاربة في المدينة المنورة إبان القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي، ط1، القاهرة، دار القاهرة، 2006م.
- قطب، محمد مبروك، الإدارة الماليَّة في عهد محمد علي 1805-1848م، ط1، القاهرة، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب، 2009م.
- المطوع، عبد الله، إدارة مكة في عهد الدولة السعودية الأولى، ط1، الرياض، المؤلف، 2009م.
- المعبدي، مبارك محمد، النشاط التجاري لميناء جدة خلال الحكم العثماني الثاني 1256-1335هـ/1840-1916م، ط1، جدة، النادي الأدبي الثقافي بجدة، 1993م.
- نجم، زين العابدين شمس الدين، معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2006م.

ثانياً: الرسائل العلمية

- أكبر، إلهام سراج، بلاد ينبع دراسة تاريخية حضارية 362-932هـ/973-1517م، (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، 1419هـ/1999م.
- بشاوري، سامية محمد، إمارة الشريف غالب بن مساعد في مكة 1202-1228هـ/1787-1812م، (رسالة ماجستير)، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم التاريخ، الرياض, 1984م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بلسود، سميرة، **ميناء ينبع ورابغ فيما بين عامي1256-1373هـ/1840-1954م**، (رسالة دكتوراه)، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم التاريخ، 1430هـ/2009م.
- التَّرك، صالح، **حكم محمد علي في الحجاز (1234-1256هـ/1819-1840م)**، (رسالة ماجستير)، جامعة آل البيت، كلية الآداب والعلوم، قسم التاريخ، 2007م
- دعدع، سحر، **ولاة الحجاز في العصر العثماني في الفترة (933-1287هـ/1517-1870م)**، (رسالة دكتوراه)، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم التاريخ، 2012م.

ثالثاً: المجلات العلمية

- أحمد مرسي، "**شريف مكة بين قوتين**"، مجلة الدارة، السنة الأولى، العدد الثاني، (ربيع أول 1395هـ): 156-157-158-159.

رابعاً: المؤتمرات

- البطريق، عبد الحميد، أشراف الحجاز في الوثائق المصرية، من الأبحاث المقدمة للندوة العالمية الأولى لدراسات تاريخ الجزيرة العربية الكتاب الأول مصادر تاريخ الجزيرة العربية، إشراف: عبد الرحمن الطيب الأنصاري. ج2. الرياض، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، 1397هـ/1977م
- القريني، محمد موسى، "النشاط الاقتصادي لينبع في ضوء دفتر ماليَّة واردات (ML.VRD) دفتر جمرك ينبع لشهر ربيع الآخر 1278هـ/أكتوبر 1861م المحفوظ في الأرشيف العثماني"، **مداولات اللقاء العلمي السنوي الثاني عشر لجمعيَّة التَّاريخ والآثار بدول مجلس التَّعاون لدول الخليج العربيَّة**، الرياض، الهيئة العامة للسياحة والآثار، 1432هـ/2011م.

المراجع الأجنبية:

- Burton, Richard ،F. Personal narrative of a pilgrimage to al-madinah and meccah. Vol.1, New York: Dover, 1964-1893.
- Irwin, Eyes. A Series of adventures in the course of A voyage up the red-sea, on the coasts of Arabia and Egypt. VOL.2, London: J.Dodsley, 1780.
- Mehmet zeki pakalin, Osmanli tarih deyimleri ve terimleri sözlüğü (Istanbul: milli eğitim basimevi, 1983), 2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- W.Redhouse, Sir James. Aturkish and English lexicon. Beirut, librarie du liban, 1996.
- Zeki Çevik, OSMANLI İMPARATORLUĞU NDA GÜMRÜK, (Istanbul: SDÜ Fen-Edebiyat Fakültesi, Sosal Bilimler Dergisi, 2004, sayi: 10).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com